دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي

Annual Report

2016

[Pick the date]

سيادة الرئيس محمود عباس (ابو مازن)

رئيس دولة فلسطين

مقتطفات من كلمة فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس:

عن هيئة مكافحة الفساد خلال مؤتمر حركة فتح السابع

(عــن هيـئة مكـــــافحة الفســـــاد)

ضمن كلمة فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس خلال مؤتمر فتح السابع، اعتبر فخامته وجود هيئة مكافحة الفساد بحد ذاته إنجاز وطني، حيث قال فخامته: " **من ضمن الإنجازات هيئة مكافحة الفساد**"، مؤكداً على استقلاليتها وانفتاحها أمام المواطنين كافة: "**يستطيع أي إنسان وأي مواطن أن يرفع للهيئة شكوى على أي مواطن بالفساد دون وساطة شرط أن لا تكون الشكاوى المقدمة كيدية**". مشددا على المساءلة عن الشكاوى الكيدية ، حيث ورغم انفتاح الهيئة أمام الجميع لتقديم الشكاوى، إلا أن القانون يلاحق من يقدم الشكاوى الكيدية، حيث قال فخامته: " **من يقدم الشكوى الكيدية يلاحق قانونياً**".

وافتخر فخامته بإنجازات هيئة مكافحة الفساج ونزاهتها بقوله:

" **أتحدى أن تكون هناك قضية فساد وصلت للهيئة ولم تتعامل معها منذ إنشائها**".

كلمة رئيس وزراء دولة فلسطين:

لقد استمرت هيئة مكافحة الفساد وعلى رأسها معالي الأخ رفيق النتشة، خلال هذا العام، في تأدية مهماتها على اكمل وجه، وذلك بفضل الله اولاً، ومثابرة كوادرها، ودعم ومساندة فخامة الرئيس الأخ محمود عباس. كما وأن لمؤسسات الوطن بشقيها الرسمية والمجتمعية دور كبير في مؤازرة الهيئة والوقوف بجانبها حتى تتمكن من اداء مهماتها وتحقيق أهدافها في اجتثاث الفساد وتجفيف منابعه.

في ظل استمرار الاحتلال في فرض الوقائع على الأرض، وإمعانه في انتهاكاته اليومية ضد أبناء شعبنا، وتوسعه الاستيطاني، والعقبات التي يضعها في وجه عمل مؤسسات الدولة الفلسطينية، وقفنا ونقف بكل شجاعة وصمود في وجه هذه التحديات، بدفاعنا عن أبنا شعبنا ومقدساتنا في المحافل الدولية، وتوفير مقومات الثبات والحياة الكريمة لهم، وعلى هذا الصعيد كان لزاما علينا الحفاظ على تماسك مؤسساتنا الوطنية ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وهدر المال العام والمساس بمقدرات شعبنا.

رغم محاولات إسرائيل المستمرة في تقويض جهود التنمية والحفاظ على السلم العام، إلا أن هناك اعتراف دولي وإقليمي واضح بجهودنا التي بذلناها ونبذلها لتحقيق التنمية والاستقرار في ربوع الوطن، وبعمل منظومتي الأمن والعدالة بكافة طاقتهما لحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدل والمساواة. وفي هذا السياق فإننا ندعو دائماً كافة الشعوب الحُرة والأشقاء العرب والأصدقاء الدوليين إلى الوقوف إلى جانب أبناء شعبنا ومؤسساتنا الوطنية، في مواجهة الاحتلال، وصولاً إلى إنهائه وإقامة دولتنا المستقلة وفي القلب منها القدس.

بفضل تضافر الجهود بين كافة مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها هيئة مكافحة الفساد، تمكنا من قطع شوط كبير في تعزيز تكافؤ الفرص، وتحسين البيئة الإدارية والمالية في فلسطين، وباتت الشفافية والمساءلة والمحاسبة شيء نفتخر به، ونامل أن يستمر عمل هيئة مكافحة الفساد وكافة مؤسسات الدولة للوصول إلى مجتمع خال من الفساد، يسوده الأمن والاستقرار.

" إنني اقدر جهود هيئة مكافحة الفساد، ممثلة برئيسها وجميع كوادرها"

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة رئيس الهيئة:

لقد مر على انشاء هيئة مكافحة الفساد ستة سنوات من العمل والمثابرة للدفاع عن حقوق شعبنا في العيش بكرامة في مجتمع تسوده العدالة والمساواة. تقدمت الهيئة خلال هذه الفترة عدة خطوات نحو المهنية في اداء عملها، وذلك بفضل الدعم الذي قدمه لها فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس، ومن ورائه كافة المؤسسات التي تعاملت معها الهيئة سواء من خلال التعاون في قضايا شبهات الفساد او في تعزيز التدابير الوقائية والحماية من الوقوع في الفساد. فخلال السنة الاخيرة قدمت الهيئة نموذج نجاح في المتابعة على القضايا والبلاغات التي ترد الهيئة، كما وقدمت نموذجا اخرا من النجاح في تعزيز التدابير الوقائية والوعي العام بمخاطر الفساد واثاره، فوصلت الى اعداد كبيرة من المواطنين والموظفين العموميين بفضل التعاون المثمر مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاعين الاهلي والخاص.

لقد توغل الاحتلال وتمادى في تهويد الارض وحصارها، واستمر في منعنا من العمل بحرية في قطاع غزة وبعض من اجزاء الضفة الغربية، واكبه استمرار للانقسام البغيض وغياب للمجلس التشريعي، وما يحمله ذلك من انعكاسات على نوعية الحياة التي يتمناها المواطن الذي يتمنى ان تبزغ الشمس وقد رحل الاحتلال وعادت اللحمة مرة اخرى لأرضنا وشعبنا. لكن وبالرغم من ذلك، سنستمر في عملنا مع شركائنا لتحقيق الأهداف التي رسمناها سوياً في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، آملين بأن تعود اللحمة الحقيقية لشعبنا وتعمل مؤسساته بكامل طاقتها ويتحقق حلمنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة.

إنني على ثقة بأن شعبنا، ونحن من ورائه، سيتمكن من اجتثاث الفساد وتجفيف منابعه، وسنستمر الجنود الأوفياء لحماية مصالحه في شتى الميادين التي يتيحها القانون، وصولاً إلى مجتمعٍ خالٍ من الفساد، يسوده العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتغلب فيه المصلحة العامة على المصالح الضيقة. ندعو شعبنا إلى نبذ الإشاعات والشكاوى والبلاغات الكيدية، على قاعدة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". ندرك حجم التحديات والمهام الصعبة التي نواجهها، وسنظل بعون الله ماضين في جهودنا لبناء مجتمع خالٍ من الفساد، مجتمع يستحقه أبناء وطننا الحبيب فلسطين، بدعم واضح وقوي من الإرادة السياسية ممثلة بسيادة الرئيس محمود عباس.

رفيق شاكر النتشة

رئيس هيئة مكافحة الفساد

ANTI-CORRUPTION COMMISSION
هيئة مكافحة الفساد
State of PALESTINE
PACC
دولة فلسطين

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	8
التنظيم القانوني للهيئة	9
أولا: الشكاوى وإنفاذ القانون	12
ثانياً:تقرير استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	16
ثالثاً: على صعيد القضايا التحقيقية والمحولة الى المحكمة المختصة	17
رابعاً: اقرارات الذمة المالية	31
خامساً: إنجازات الهيئة في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والإعلام	39
الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	39
انشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الحكومي	41
انشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الأهلي	45
انشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية	55
أبحاث ودراسات واصدارات ومطبوعات	58
انشطة إعلامية والكترونية	60
سادساً:على صعيد الشؤون الادارية والمالية وتكنولوجيا المعلومات	66
سابعاً: على صعيد المشاركات في الإجتماعات الرسمية والفعاليات الوطنية والفعاليات الخاصة	73
ثامناً: المعيقات والتحديات	74

مقدمة

التزاما بأحكام المادتين 10/8 و 1/6/د من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005، واللتان نصتا على اعداد واقرار التقرير السنوي ورفعه لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، عملت الهيئة على مدار السنوات الست الماضية على إعداد تقرير سنوي بأعمالها وانجازاتها، سُلِم لكل من رئيس دولة فلسطين ورئيسي مجلس الوزراء وهيئة الكتل البرلمانية في غياب المجلس التشريعي. وهذا هو التقرير الخامس الذي تعده الهيئة، وقد عملت على نشر التقارير السنوية كافة ووضعها في متناول المواطنين على موقع الهيئة الالكتروني لتعميم الفائدة ولاطلاع الجمهور على كافة المعلومات المتعلقة بالفساد وجهود مكافحته.

يُعرّف هذا التقرير بالهيئة وتنظيمها القانوني واختصاصاتها وصلاحياتها ويعرض أهم انجازات الهيئة خلال العام 2016 سواء منها ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع شركاء الهيئة من كافة القطاعات الرسمية والأهلية، في مجالات الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطره وأسبابه وطرق معالجته، كما يعرض لأهم الانجازات والإحصاءات المتعلقة بمحور انفاذ القانون، من حيث عدد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2016، وعدد ما تم احالته إلى النيابة المنتدبة من ملفات، بالاضافة إلى احصاءات تبين انجازات النيابة المنتدبة وما تم احالته لمحكمة جرائم الفساد من قضايا خلال العام 2016، والاحصاءات المتعلقة باقرارات الذمة المالية.

ويعرض هذا التقرير الواقع المالي والإداري للهيئة وميزانية توضح ايرادات ومصاريف الهيئة خلال العام 2016.

التنظيم القانوني لهيئة مكافحة الفساد:

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، وقد اتسم هذا التعديل بمحاكاةٍ وانسجامٍ تامٍ مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأصبح القانون قانوناً لمكافحة الفساد، بكافة أشكاله وخوَلها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

إختصاصات الهيئة:

1. حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها.
2. فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون .
3. التحقيق في الشكاوى التي تقدم عن جرائم الفساد.
4. التحقق من شبهات الفساد التي تنسب إلى الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون.
5. توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، وذلك من خلال :

أ. جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قاعدة بيانات وأنظمة معلومات وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية بمكافحة قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.

ب. التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.

ج. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع.

د. العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطرها وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والفاسدين.

6. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
7. إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإداراتها العامة.
8. مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقاً للإجراءات المرعية.

9. التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.
10. إعداد التقرير السنوي للهيئة.

صلاحيات الهيئة:

لتمكين الهيئة من ممارسة الاختصاصات والمهام المناطة بها، فقد خولت بمجموعة من الصلاحيات كما يلي:

1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري وجمع الإستدلالات بشأنها والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيق والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وفقا لأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة.

2. ملاحقة كل من يخالف أحكام هذا القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية عند اللزوم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات النافذة.
3. استدعاء الشهود والمعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد.
4. طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الإطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سِري التداول وفقاً للإجراءات القانونية النافذة.
5. التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد على أن يصدر قرار المصادرة بشأنها من المحكمة المختصة بنظر الدعوى.
6. مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناء على إخبار أو شكوى ترد إليها من أية جهة، وإذا تبين بنتيجة الدعوى أو التحقيق أن الإخبار أو الشكوى الواردة إلى الهيئة كاذبة أو كيدية يتم تحويل مقدمها إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبته وفقا للأصول القانونية المتبعة.
7. الطلب من محكمة جرائم الفساد وقف أي شركة أو جمعية أو هيئة أهلية أو نقابة أو أي هيئة اعتبارية عن العمل في حالة ارتكابها أي من جرائم الفساد، أو حل أي من هذه الهيئات وتصفية أموالها وحرمان كل من له علاقة بالجريمة المرتكبة من تأسيس أية هيئة مماثلة أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو مديراً لها لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات.
8. حق تحريك الدعاوى الخاصة بالجرائم المحددة بهذا القانون من خلال النيابة العامة ومباشرتها وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات الأُخرى ذات العلاقة ولا تقام هذه الدعاوى من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز وقف الدعوى بعد تحريكها أو التنازل عنها أو تركها أو التصالح عليها إلا في الحالات المحددة في القانون.

هيكل الهيئة:

أولاً: رئيس الهيئة:

رئيس الهيئة معالي السيد رفيق شاكر النتشة تم تعيينه بناءً على مرسوم رئاسي استناداً للمادة (3) بند (3) من قانون مكافحة الفساد المعدل.

ثانياً: المجلس الاستشاري:

يتشكل المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد من السادة الأعضاء:

د. نبيل قسيس	رئيس جامعة بيرزيت السابق، ووزير المالية السابق
د. ناصر القدوة	وزير الخارجية سابقاً ومندوب فلسطين لدى الامم المتحدة سابقاً
د. صبري صيدم	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
اللواء محمد ذيب منصور(أبو عاصم)	وكيل وزارة الداخلية
أ.أحمد الصياد	نقيب المحامين الأسبق
د. ممدوح العكر	المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان السابق
د. نايف أبو خلف	وزير الحكم المحلي سابقاً / رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح
م. أنور البدوي	رجل أعمال / قطاع خاص

ثالثاً: الإدارات العامة: تتشكل الهيئة من الإدارات التالية:

1. ديوان رئيس الهيئة.
2. الإدارة العامة للشؤون القانونية.
3. الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة.
4. الإدارة العامة للتخطيط.
5. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
6. دائرة الرقابة الداخلية.

رابعاً: نيابة مكافحة الفساد:

تتكون هذه النيابة من مساعد نائب عام ورئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية وقانون مكافحة الفساد.

أولاً: الشكاوى وإنفاذ القانون:

أ: على صعيد الشكاوى والبلاغات:

1-الشكاوى و البلاغات المستلمة خلال العام 2016:

تلقت الهيئة خلال العام 2016 ما مجموعه (452) شكوى وبلاغ ، مقارنة مع (512) شكوى وبلاغ خلال العام 2015.

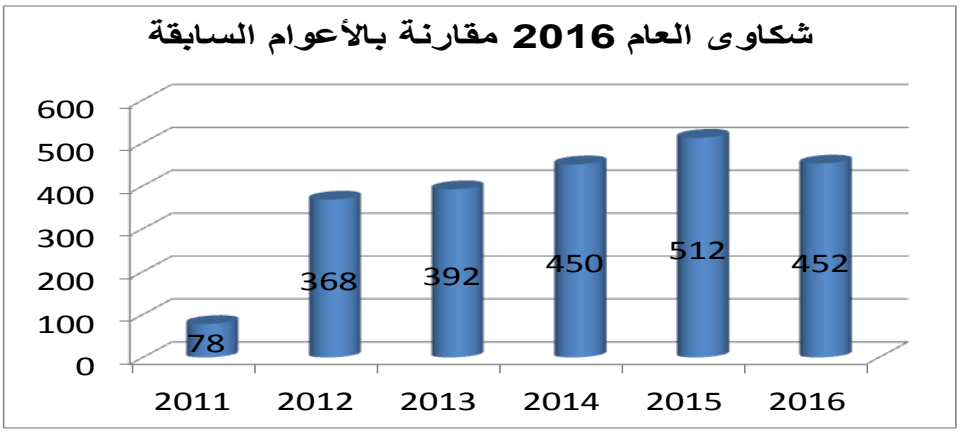

وقد توزعت الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2016على القطاعات المختلفة على النحو الآتي:

القطاعات	شكاوى وبلاغات العام 2016	النسبة المئوية
قطاع عام	316	69.9%
هيئات محلية	98	21.7%
اتحادات ونقابات	17	3.8%
جمعيات	14	3.1%
مؤسسة تقدم خدمة عامة	2	0.4%
غير خاضعين	3	0.7%
شركة مساهمة عامة	2	0.4%

ملاحظة : بعض الشكاوى ترد على اكثر من جهة.

أما من حيث موضوع الشكوى أو البلاغ فقد توزعت على النحو الآتي:

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	النسبة المئوية
عدم اختصاص	162	36%
واسطة ومحسوبية	42	9.3%
اساءة استخدام سلطة	64	14.1%
مساس بالمال العام	9	2%
اساءة ائتمان	54	12%
استثمار وظيفي	41	9%
تزوير	14	3.1%
اختلاس	14	3.1%
كسب غير مشروع	20	4.4%
الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي	21	4.6%
رشوة	7	1.5%
تهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية	4	0.9%

أهم الملاحظات على الشكاوى و توزيعها خلال العام2016:

*لازالت نسبة الشكاوى خارج الاختصاص هي الأعلى، وقد ارتفعت ارتفاعا بسيطا خلال العام 2016، ففي حين بلغت نسبة الشكاوى و البلاغات من خارج الاختصاص 31.8% من مجموع ما قدم في العام 2015، في العام 2016 بلغت 36%.

* الرشوة من أقل اشكال الفساد التي يتم التقدم بشكاوى وبلاغات بخصوصها حيث بلغت نسبتها 1.5% للعام 2016، مقابل 2.1% في العام 2015.

* بلغ عدد المشتكى عليهم من الفئات العليا 114 من أصل 452 ، بنسبة 25.2%.

توزيع المشتكين و المشتكى عليهم حسب الجنس خلال العام 2016:

المشتكون والمبلغون		المشتكى عليهم والمبلغ ضدهم
ذكر	254	130
انثى	48	16
ذكر وأنثى	7	6
مؤسسة	57	300
مجهول	86	-

2- الشكاوى والبلاغات المتابعة خلال العام 2016:

باشرت الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2016 أعمال التحريات والاستدلال في كافة الشكاوى والبلاغات الواردة لها خلال العام 2016 والبالغة (452) شكوى وبلاغ، بالإضافة إلى(280) شكوى وبلاغ مدورة من العام 2015، ليبلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي نظرت خلال العام 2016 (732) شكوى وبلاغ.

تصنيف الشكاوى البلاغات للعام 2016 حسب المتابعات:

أ- الشكاوى والبلاغات المردودة:

بلغ عدد الشكاوى المردودة لعدم الاختصاص(187) شكوى وبلاغ من أصل (732) شكوى وبلاغ عالجتها الهيئة خلال العام 2016 ، بما نسبته (25.5%) من مجموع الشكاوى والبلاغات التي تمت معالجتها، وقد تعددت الأسباب التي ردت الشكاوى لأجلها، فمنها ما رد بسبب عدم الاختصاص كون الشكوى تتعلق بمخالفات إدارية لا تشكل شبهة فساد، تمت إحالتها لجهة الاختصاص، ومنها ما رد لأنه منظور أمام القضاء، ومنها ما رد لأن المشتكى عليه من غير الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، ومنها ما رد بسبب احتوائه جرائم ليست جرائم الفساد وتمت إحالتها للجهات المختصة.

ب- الشكاوى و البلاغات التي تم حفظها:

بلغت عدد الشكاوى والبلاغات المحفوظة (164) شكوى من أصل(732) شكوى وبلاغ تابعتها الهيئة خلال العام 2016، بما يشكِل نسبة (22.4%) من مجموع الشكاوى والبلاغات المتابعة، هذا ويتم حفظ الشكوى في حال لم تثبت التحريات والاستدلالات وجود شبهات بارتكاب جرم فساد.

ج- الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة العامة المنتدبة:

بلغ عدد الشكاوى المحالة للنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة (31) شكوى وبلاغ منها 20 بعد إجراء التحريات والاستدلالات الأولية والتثبت من وجود شبهات بارتكاب جريمة فساد من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2016 و 11 شكوى وبلاغ تم احالتها بشكل مباشر للنيابة العامة المنتدبة لتبلغ بذلك نسبة الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة من مجموع ما تم متابعته خلال العام 2016 إلى (4.25%)

د: الشكاوى والبلاغات التي لا زالت قيد المتابعة:

لا زالت الإدارة العامة للشؤون القانونية تعمل على إنجاز ما مجموعه (208) شكوى وبلاغ من الشكاوى والبلاغات التي تم العمل عليها خلال العام 2016، بما نسبته (46%)،و يعود ذلك لعدة أسباب، منها الآتي:

- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتا، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.
- بعض الملفات بحاجة لطلب وثائق ومستندات من بعض الجهات، الأمر الذي يتطلب انتظار إجابة الجهة المعنية.
- هناك ملفات تردنا من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الإدارة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق .

عدم تعاون بعض المشتكين والمبلغين مع الهيئة، حيث يماطلون أو لا يزودون الهيئة بالمعلومات المطلوبة.

ثانياً: تقرير تنفيذ دولة فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تقوم دولة فلسطين وخلال دورة الاستعراض الثانية للفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقين بالوقاية من الفساد واسترداد الموجودات، باستعراض تنفيذ كل من جمهورية مولدوفا للفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية مع روسيا، حيث يقوم باستعراض تنفيذ الدول الأطراف دولة من إقليمها ودولة من خارج إقليمها وفق قرعة تجرى لتحديد الدول المستعرِضة والدول المستعرَضة، واستعراض تنفيذ جمهورية إيران للفصلين ذاتهما من الاتفاقية مع أرمينيا.

كما أنهت دولة فلسطين بالشراكة مع أنغولا استعراض تنفيذ السودان للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية ضمن دورة الاستعراض الأولى، وقدمت كافة ملاحظاتها بالخصوص في اجتماع عقد لهذه الغاية في السودان تحت رعاية سكرتاريا مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نهاية شهر تشرين أول من العام 2016.

ثالثاً: على صعيد القضايا التحقيقية والمحولة إلى المحكمة المختصة:

نيابة مكافحة الفساد هي النيابة المتخصصة بالتحقيق في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005م ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك في كافة محافظات الوطن. وتباشر هذه النيابة بمساعدة موظفي الهيئة الذين يتمتعون بصفة الضابطة القضائية إجراءات التحقيق التي يتوجب عليهم القيام بها، وتتكون هذه النيابة من مساعد نائب عام ورئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة.

وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية وقانون مكافحة الفساد، وتمارس هذه النيابة سلطتها في التحقيق والاحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات الصلة.

1. الملفات التحقيقية المقيدة بسجل النيابة العامة بالعام 2015:

- عدد الملفات التحقيقية الواردة والمقيدة. 48
- عدد الملفات قيد التحقيق. 37
- عدد الملفات المنجزة 11

2.إنجازات نيابة الهيئة فيما يتعلق بالمحكمة للعام 2016:

تقوم نيابة هيئة مكافحة الفساد بعد اتمام تحقيقاتها وجمع الادلة كاملة والتثبت من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها بإحالة الملفات إلى محكمة جرائم الفساد وقد عملت النيابة خلال العام 2016 على إحالة عدد من الملفات وصدرت عن المحكمة عدة أحكام :

- عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد 19
- عدد القضايا المفصولة من المحكمة: 21
  - القضايا المفصولة بحكم إدانة = 18
  - القضايا المفصولة بحكم براءة = 3
- عدد القضايا المفصولة والمحالة الى محاكم اخرى 0
- عدد الملفات المنجزة : 35
  - الملفات المحولة = 19
  - الملفات المحفوظة = 16

3.كشف عام بقضايا محكمة جرائم الفساد من سنة 2010 ولنهاية سنة 2016:

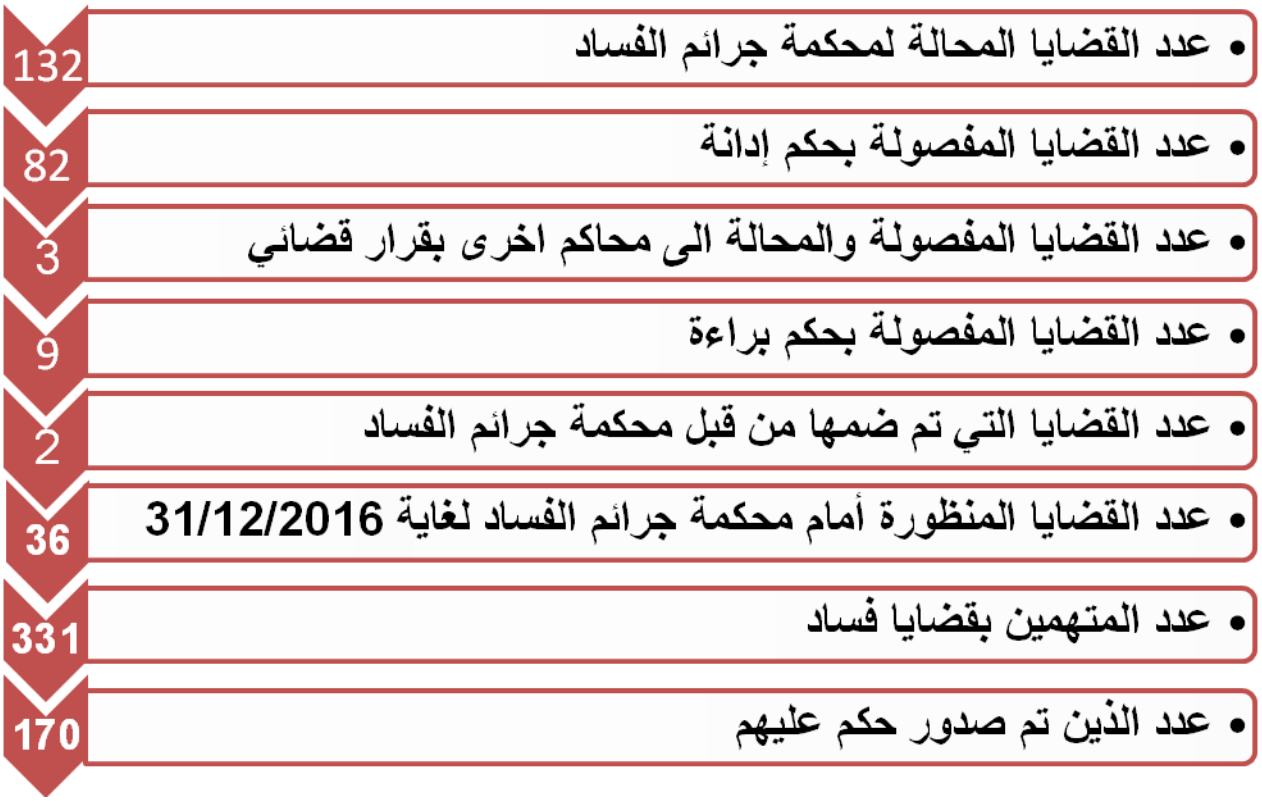

4.الوضع الحالي للملفات المقيدة خلال سنة 2010 ولنهاية سنة 2016:

1- الملفات المسجلة على السجل= = = = = = >328 ملف

2- الملفات المنجزة = = = = = = > 243 ملف

الملفات المحالة للمحكمة = = = = = = > 132 ملف.

*** الملفات المحفوظة = = = = = = = = = > 78 ملف.**

*** ملفات محالة لعدم الاختصاص أو تم التصرف بها بالإحالة لجهة الاختصاص = > 26 ملف.**

*** الملفات المضمومة بقرار = = = = = = = = = > 7 .**

3- الملفات قيـــد التحـقيق = = = = = = > 85 ملف

فيما يلي رسم بياني يوضح عدد الملفات المقيدة والمنجزة والملفات التي ما زالت قيد التحقيق خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 و2013 و 2014 و2015 ولغاية 2016/12/31 :

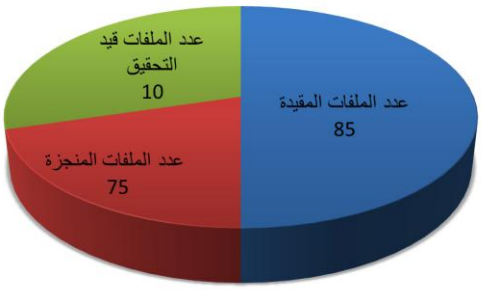

قضايا عام 2010

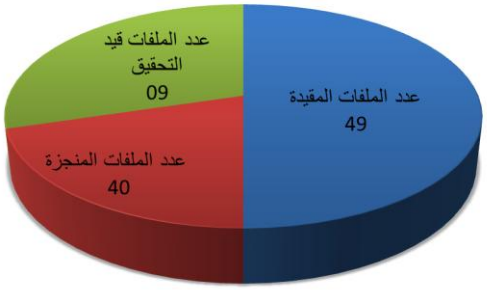

قضايا عام 2011

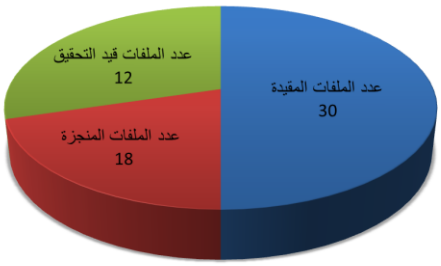

قضايا عام 2012

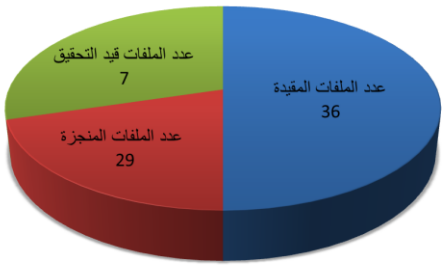

قضايا عام 2013

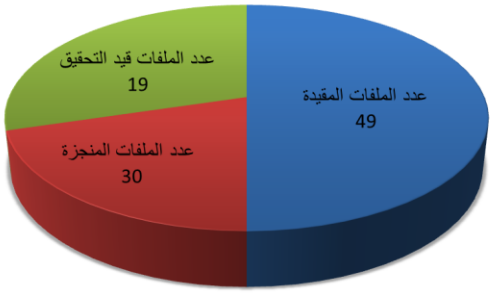

قضايا عام 2014

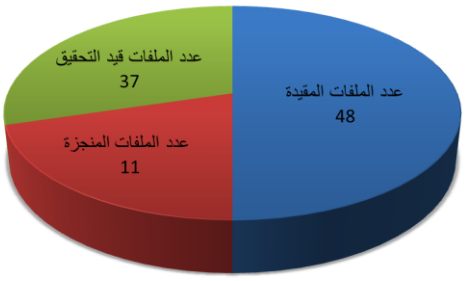

قضايا عام 2015

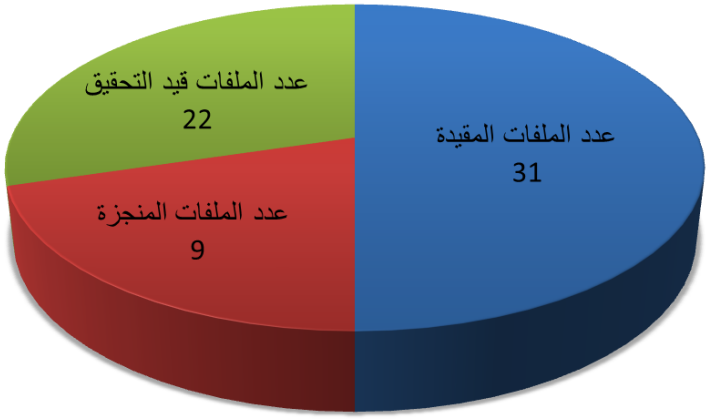

قضايا عام 2016 لغاية تاريخ 2016/12/31

❖ **مجموع الاحكام الصادرة من محكمة جرائم الفساد للعام 2016 هي 22 أحكام**

19 قضايا >>>>> إدانة

3 قضية >>>>> براءة

❖ **مجموع المبالغ المالية التي صدر أحكام باستردادها:**

1- (21,251,561 دولار) واحد وعشرين مليون ومائتين وواحد وخمسين ألف وخمسمائة وواحد وستين دولار.

2- (2,632,647 شيقل) مليونان وستمائة واثنين وثلاثين ألف وستمائة وسبعة وأربعين شيقل.

❖ **مجموع الغرامات :**

1-(7,991,476 دولار) سبعة ملايين وتسعمائة وواحد وتسعين ألف وأربعمائة وستة وسبعين دولار.

2-(301,580 دينار) ثلاثمائة وواحد ألف وخمسمائة وثمانين دينار.

الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد للعام 2016

1. جناية رقم 2012/02 ""مدير عام سابق في وزارة المالية واخرون"

المتهمين / 1- س.ر. 3- س.ج.

2- ت.م. 4- ع.ن.

التهمة / الاختلاس الجنائي، غسل الاموال، استثمار الوظيفة، الرشوة، التدخل باستثمار الوظيفة.

الحكم / إدانة المتهمين بالتهم المذكورة أعلاه، ووضع المدان الأول بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة 15 سنة، وتغريمه مبلغ مائة الف دينار اردني (100,000 دينار اردني)، وحبسه مدة ثلاث سنوات عن تهمة غسل الاموال والغرامة 200 دينار اردني وتغريمه مبلغ اربعة ملايين وخمسمائة وثمانية واربعون الفا وثمانمائة وستة وثمانون دولار امريكيا وسبعين سنتا (4,548,886 دولار امريكي) وهو مقدار الضرر الذي لحق بالخزينة، والحكم على المدان الثاني بالحبس مدة سنة والغرامة مائتي دينار اردني، والحكم على المدان الثالث بالغرامة مائة الف دينار اردني (100,000 دينار اردني) والحكم عليه بالحبس مدة سنتين والغرامة بمبلغ ثلاثة ملايين واثنان وثلاثون الف وخمسمائة وتسعون دولارا امريكيا (3,032,590 دولار) مقدار الضرر الذي لحق بالخزينة، والحكم على المدان الرابع بالغرامة مائة الف دينار اردني (100,000 دينار اردني)، والحكم عليه بالحبس مدة سنتين والغرامة بمبلغ اربعمائة وعشرة الاف دولار امريكي (410,000 دولار) مقدار الضرر الذي لحق بالخزينة العامة، والزام المدان الاول برد مبلغ ثلاثمائة الف دولار امريكي (300,000 دولار)، والزام المدانين الاول والثاني متكافلين متضامنين برد مبلغ مائتي وواحد الف وستمائة وخمس وعشرون دولار امريكي (201,625 دولار) والزام المدانين الاول والثالث متكافلين متضامنين برد مبلغ اربعة ملايين وخمسمائة وثمانية واربعين الفا وثمانمائة وست وثمانون دولارا امريكيا وسبعون سنتا (4,548,886 دولار) والحكم بمصادرة قطعة الارض رقم 111 حوض رقم 12 من اراضي الكرينعة قضاء رام الله والمسجلة باسم المتهم الرابع ع. ن باعتبارها من حصة المتهم الاول والحكم بمصادرة ما نسبته 25 % وهي حصة المتهم الاول في العمارة التي كانت تؤجر الى وزارة الاقتصاد الوطني والمسجلة باسم المتهم الرابع وكذلك مصادرة ما نسبته 25% من بدلات الإجارة المترتبة لها على اعتبار ان هذه النسبة هي حصة المتهم الاول في العمارة المذكورة وكذلك مصادرة ما نسبته 22.2% وهي حصة المتهم الاول في العمارة المؤجرة الى وزارة الزراعة والمسجلة باسم المتهم الرابع وكذلك مصادرة بدلات الاجارة المترتبة لهذه العمارة بذات النسبة وبذات الوقت الحكم بالزام كل واحد من المدانين بنفقات محاكمة مبلغ الف دينار اردني.على ان يحبس من لم يدفعها بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتعدى السنة.

تاريخ الحكم / 2016/01/31

---

2. جناية رقم 2013/09 "ضابط في جهاز المخابرات العامة واخر"

المتهمين / 1- س.ك.

2- م.س.

التهمة / طلب وقبول الرشوة، عرض ودفع الرشوة، اختلاق الجرائم.

الحكم / ادانة المتهم الأول بجرم الفساد وفقا للمواد 1 و 25 من قانون الفساد والمتمثل بتهمة اختلاق الجرائم، وطلب وقبول الرشوة، وبذات الوقت ادانة المتهم الثاني بجرم الفساد المذكور والمتمثل في تهمة عرض ودفع الرشوة حيث قررت المحكمة حبس المدان الأول مدة 6 اشهر عن تهمة اختلاق الجرائم، وحبسه لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الثانية وهي طلب وقبول الرشوة، وغرامة 200 دينار، وحبس المدان الثاني مدة ثلاث سنوات والغرامة 200 دينار اردني، وتخفيض عقوبة المدان الأول لتصبح ثلاث اشهر عن تهمة اختلاق الجرائم، وسنة واحدة حبس عن تهمة طلب وقبول الرشوة، والغرامة 100 دينار، وبذات الوقت الزام كل واحد من المدانين بنفقات محاكمة مبلغ 1000 دينار اردني على ان يحبس على المدانين او من لم يدفع منهم نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتعدى السنة.

تاريخ الحكم / 2016/02/24

---

3. جناية رقم 2015/07 ""جابي مجلس قروي"

المتهم / ر.ش.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / ادانة المتهم وحبسه مدة سنة، والزامه برد المبالغ المختلسة وهي مبلغ (5,830) شيكل و34 دينار اردني و(38,245) شيكل، والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 500 دينار، وبما ان المدان قد قام برد مبلغ (5,830) شيكل الى المجلس القروي كما وقام برد مبلغ 34 دينار اردني الى المجلس القروي تقرر المحكمة مصادرة المبلغ الذي قام بإيداعه لدى حساب امانات هيئة مكافحة الفساد وهو مبلغ (38,245) شيكل وذلك لحساب المجلس القروي وبما ان المتهم والحالة هذه يكون قد رد جميع المبالغ التي قام باختلاسها قبل احالة الدعوى الى هذه المحكمة تقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس الى نصفها لتصبح الحبس لمدة ستة اشهر واستنادا لحكم المادة 100 من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحبس لمدة ثلاثة اشهر ولذات الأسباب التخفيفية التقديرية تقرر توقيف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات على ان يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني.

تاريخ الحكم /2016/02/25

---

4. جناية رقم 2016/03 ""مدير بلدية "

المتهم / م.ع.

التهمة / اساءة الائتمان والتزوير.

الحكم / إدانة المتهم وحبسه مدة سنة وبما أن المدان قد رد المبلغ المتحصل من الجريمة واودعه في حساب امانات هيئة مكافحة الفساد قبل إحالة هذه القضية إلى المحكمة تقرر المحكمة تخفيض العقوبة إلى نصفها لتصبح الحبس لمدة ستة أشهر واستنادا لحكم المادة 271 من ذات قانون العقوبات حبس المدان مدة سنة عن جريمة التزوير وبما أنه من الثابت ان المدان قد بادر بالاعتراف بارتكابه بهذه الجريمة قبل إحالة هذه القضية إلى المحكمة وبما انه قد قام برد المتحصلات الجرمية البالغة أربع وأربعون ألف وتسعمائة الف شيكل (44,900) شيكل فإن المحكمة تقرر إعفائه من

العقوبة المقررة وبذات الوقت إلزامه بنفقات محاكمة مبلغ مائة دينار أردني على ان يحبس حال عدم دفعه نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنه.

تاريخ الحكم /2016/03/28

5. جناية رقم 2012/07 "موظفي وزارة الاشغال العامة"

المتهمين / 1- س.ح. 3- ع.م.

2- م.ز. 4- ن.ج.

التهمة / الرشوة.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهمين الاول والثاني والثالث، واعلان براءة المتهم الرابع لعدم كفاية الأدلة، وحبس كل واحد من المدانين الاول والثاني والثالث مدة سنتين وتغريم كل واحد منهم مائتي دينار أردني وإلزام كل واحد منهم بنفقات محاكمة خمسمائة دينار أردني ولما ابداه وكيلي المدانين الاول والثاني ولما ابداه المدانين من طلب الرحمة وحيث ان المحكمة تجد في هذا السبب سببا تخفيفيا تقديريا فإنها تقرر تخفيض عقوبة الحبس لتصبح بالنسبة لكل واحد من المتهمين الاول والثاني الحبس لمدة سنة والغرامة مائة دينار أردني على ان يحبس من لم يدفع منهم نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتعدى السنه.

تاريخ الحكم /2016/04/28

6. جناية رقم 2014/25 "موظف في محكمة بداية رام الله"

المتهم / ب. ر.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم، وحبسه مدة سنة وتغريمه مبلغ 50 دينار أردني وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار أردني 500 دينار وبالنظر إلى أن المدان قد اعترف بالتهمة المسندة له لدى النيابة العامة وفق محضر أخذ الافادة وقام بإعادة المبالغ المتحصلة والبالغة عشرة الاف ومائة شيكل (10,100) شيكل من الجريمة بتاريخ 13 /4 /2014 قبل إحالة هذه القضية إلى المحكمة بتاريخ 2014/11/27 فإن المحكمة واستنادا لحكم المادة 25 فقرة 2 من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 تقرر إعفائه من العقوبة المقررة على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني.

تاريخ الحكم /2016/04/28

7. جناية رقم 2016/05 ""محاسب في وزارة الزراعة"

المتهم / هـ.ب.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم بجريمة الاختلاس وحبسه مدة سنة وتغريمه مبلغ خمسين دينار أردني وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ مائة دينار أردني وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحبس لمدة ستة اشهر وبما أن المدان قام برد المبالغ المتحصلة من الجريمة والبالغ واحد وثلاثون الف ومائة وسبع وسبعون شيكل (31,177) شيكل قبل إحالة هذه القضية إلى المحكمة وبما أنه قام بالاعتراف بارتكابه لهذه الجريمة ايضا قبل إحالة القضية إلى المحكمة فإن المحكمة تقرر إعفاءه من عقوبة الحبس والغرامة على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد على السنه.

تاريخ الحكم /2016/05/18

8. جناية رقم 2015/04 "موظف في ضريبة الدخل في وزارة المالية"

المتهمين / 1-ج.أ.(المقرر انقضاء الدعوى الجزائية عنه)

2 – ش.ع.

التهمة / دفع الرشوة.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم الثاني وحبسه مدة سنه وتغريمه مبلغ خمسين دينار أردني وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ مائتي دينار أردني وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحبس لمدة ستة اشهر بدل من سنه ولذات الأسباب التخفيفية المذكورة فإن المحكمة تقرر وقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المقررة بحق المدان على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتعدى سنه.

تاريخ الحكم /2016/05/18

9. جناية رقم 2014/09 ""موظف في معبر الكرامة واخرون"

المتهمين / 1- م.ي. 3- ل.ح.

2- ي.م. 4- م.ض

التهمة / طلب وقبول الرشوة، عرض ودفع الرشوة، التدخل في طلب وقبول الرشوة.

الحكم / ادانة المتهمين الأول والثاني والرابع، واعلان براءة المتهم الثالث، وحبس المدان الاول مدة سنة وتغريمه مبلغ 50 دينار اردني، وحبس المدانة الثانية مدة سنة وتغريمها مبلغ 50 دينار اردني، وحبس المدان الرابع مدة سبعة اشهر وتغريمه مبلغ 30 دينار اردني، وإلزام كل واحد من المدانين بنفقات محاكمة بمبلغ 300 دينار اردني وتخفيض عقوبة المدان الأول لتصبح الحبس لمدة ستة اشهر، والغرامة 25 دينار، ولتصبح عقوبة المدان الرابع ثلاثة اشهر ونصف وتغريمه مبلغ 15 دينار، وحيث ان المدانة الثانية قامت بالإبلاغ عن الجريمة للجهات المختصة قبل إحالة القضية للمحكمة فان المحكمة تقرر إعفائها من عقوبة الحبس والغرامة ولذات الاسباب التخفيفية التقديرية تقرر المحكمة تفعيل نص المادة 284 من قانون الاجراءات الجزائية ووقف تنفيذ العقوبة المقررة بحق المدانين لمدة ثلاث سنوات على ان

يحبس كل من المدانين الاول والثانية والرابع حال عدم دفع أي منهم نفقات المحاكمة المقررة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2016/05/30

10. جناية رقم 2014/05 " موظفي وزارة النقل والمواصلات"

المتهمين / 1- م.م. 3- م.ح. 5- س.ز.

2- أ.ع. 4- م.ع.

التهمة / الرشوة والتحريض على استثمار الوظيفة.

الحكم / إعلان براءة المتهمين من التهم المسندة لهم.

تاريخ الحكم /2016/06/13

11. جناية رقم 2015/19 "موظفة في المجلس الطبي الفلسطيني"

المتهمين / 1- أ.أ.

2 – م.ز.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهمة الاولى وحبسها مدة سنتين وغرامة مقدارها مائة دينار أردني، وإلزام المدانة بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار أدرني، وإعلان براءة المتهم الثاني من التهم المسندة له لعدم كفاية الأدلة، وتخفيض العقوبة لتصبح الحبس لمدة سنة والغرامة خمسون دينار أردني ولذات الاسباب فإن المحكمة تقرر تفعيل نص المادة 284 إجراءات جزائية ووقف تنفيذ العقوبة على أن تحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما لا يتعدى السنه.

تاريخ الحكم /2016/06/15

12. جناية رقم 2016/10 "موظفين في سلطة الاراضي"

المتهمين / 1- م.أ.

2- أ.س.

3- أ.أ.

التهمة / الرشوة والتدخل بالتزوير واستعمال اوراق رسمية مزورة وجريمة التزوير.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهمين بالتهم المسندة لهم، والحكم على المدان الاول وذلك عن تهمة التدخل بالتزوير بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين واستنادا لحكم المادة 265 عقوبات لسنة 60 عن تهمة استعمال مستند مزور الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات, واستنادا لحكم المادة 172 فقرة 1 بدلالة المادة 171 من قانون العقوبات حبسه مدة سنة وغرامة 100 دينار اردني. والحكم على المتهمة الثانية وفقا لحكم المادة 2/263 بدلالة المادة 262 بالأشغال الشاقة مدة خمسة سنوات، ووفقا لحكم المادة 171 الحكم عليها بالحبس مدة سنة وبالغرامة مبلغ 100 دينار

اردني . والحكم على المتهم الثالث وفقا لحكم المادة 265 من قانون العقوبات بالإشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والزام كل واحد من المدانين بنفقات محاكمة مبلغ 500 دينار اردني ولما ابداه المدانون ووكلاؤهم من طلب الرحمة ولاعترافهم المبكر امام المحكمة وحيث تجد المحكمة في هذه الأسباب اسبابا تخفيفية تقديرية فان المحكمة تقرر الاخذ بهذه الأسباب واستنادا لأحكام المادتين 99 و100 من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبات المفروضة على المتهم الاول لتصبح الحبس لمدة سنة بدل الاشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين عن تهمة التدخل بالتزوير ولتصبح ايضا الحبس لمدة سنة بدل من الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات عن تهمة استعمال مستند مزور والحبس لمدة ستة اشهر والغرامة 50 دينار اردني عن تهمة دفع الرشوة بدل من الحبس لمدة سنة وغرامة 100 دينار اردني وبذات الوقت واستنادا لحكم المادة 72 من قانون العقوبات تطبيق العقوبة الاشد من بين هذه العقوبات وهي الحبس لمدة سنة بالنسبة للمتهم الاول، وكذلك تخفيض العقوبات المفروضة على المتهمة الثانية لتصبح الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف عن تهمة احداث تزوير وفقا للمادة 263 فقرة 2 من قانون العقوبات بدل من الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات، وكذلك الحبس لمدة ستة اشهر والغرامة 50 دينار عن تهمة قبول الرشوة وفقا للمادة 171 من قانون العقوبات بدل من الحبس لمدة سنة والغرامة 100 دينار واستنادا لحكم المادة 72 من قانون العقوبات تطبيق العقوبة الاشد وهي الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف, وكذلك تخفيض العقوبة المفروضة على المدان الثالث لتصبح الحبس لمدة سنة بدل من الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاثة سنوات ، وبما أن المدانين جميعا قد اعترفوا بوقائع لائحة الاتهام قبل احالة هذه القضية الى المحكمة وبما ان الحال قد اعيدت الى ما كانت عليه قبل فعل التزوير في صحائف قطع الاراضي واعيدت قطع الراضي باسم خزينة المملكة الاردنية الهاشمية فان المحكمة تقرر اعفاء المدانين من العقوبة المفروضة عليهم على ان يحبس من لم يدفع منهم نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتجاوز السنه

تاريخ الحكم /2016/06/22

---

13. جناية رقم 2016/04 "موظف في مجلس قروي"

المتهم / ع.ج.

التهمة / التزوير في اوراق خاصة.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم، والحكم بحبس المدان مدة سنة وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ مائة دينار أردني، واستنادا لما طلبه المدان من طلب الرحمة وأنه متزوج ومعيل لعائلته ولظاهر حاله وحيث تجد المحكمة في هذه الاسباب اسبابا تخفيفيه تقديرية فإنها تقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحبس لمدة ثلاثة أشهر وحيث أننا في شهر رمضان الفضيل وعلى أبواب عيد الفطر فإن المحكمة تقرر استبدال عقوبة الحبس بالغرامة بواقع نصف دينار أردني عن كل يوم حبس على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما لا يتعدى السنه .

تاريخ الحكم /2016/06/23

---

14. جناية رقم 2012/21 "مدراء عامين في مستشفى"

المتهمين / 1- ر.أ.

2- ر.أ.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / تقرر المحكمة إدانة المتهمين، والحكم بحبس كل منهما لمدة سنة وبالغرامة مبلغ مائة دينار وبذات الوقت الزام كل واحد منهما بنفقات محاكمة مبلغ الف دينار أردني (1000 دينار أردني)، والحكم على المدانين بالتكافل والتضامن برد المبالغ المتحصلة من الجريمة والبالغة مليون ومائة وسبعة عشر ألف وثلاثمائة وسبعة وستون شيقل (1,117,367 شيقل) منها مبلغ مليون وسبعة عشر ألف وثلاثمائة وسبعة وستين شيقل (1,017,367 شيقل) فروقات الرواتب والمبالغ المحولة لحساب المدان الثاني دون وجه حق ومنها مائة الف شيقل (100,000 شيقل) مبلغ التبرع لحل مشكلة عائلية في جبل الطور في القدس و تقرر المحكمة الأخذ بالأسباب التقديرية المخففة واستنادا لحكم المادة 100 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 تخفيض عقوبة كل واحد منهما لتصبح الحبس لمدة ستة اشهر والغرامة مبلغ خمسين دينار أردني ولإعطاء المدانين الفرصة للعودة لحياتهما الطبيعية تقرر المحكمة وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقررة مع الإبقاء على الإلزامات المدنية المقررة بحقهما وعلى أن يحبس من لم يدفع منهم نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما لا يتجاوز السنه.

تاريخ الحكم /2016/10/13

---

15. جناية رقم 2015/16 "موظفين في محكمة بداية نابلس"

المتهمين / 1- م.د.

2- ف.م

التهمة / التهاون بأداء الوظيفة.

الحكم / تقرر المحكمة إعلان براءة المتهمين من التهم المسندة اليهم لعدم قيام أركان وعناصر الجرائم المسندة لهم.

تاريخ الحكم /2016/10/31

---

16. جناية رقم 2014/10 "مجلس قروي"

المتهم/ م.ر.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / تقرر المحكمة إدانة المتهم وحبسه مدة سنة وتغريمه مبلغ خمسين دينار أردني وبذات الوقت إلزامه بنفقات محاكمة مبلغ مائتي دينار أردني، كما وتقرر المحكمة إلزام المدان برد المبالغ المتحصلة من الجريمة ومقدارها (169,309 شيكل) مائة وتسعة وستون الفا وثلاثمائة وتسعة شواكل وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح ستة

أشهر والغرامة لتصبح 25 دينار أردني على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني.

تاريخ الحكم /2016/10/31

17. جناية رقم 2014/20 " مدير في مصنع مملوك لجمعية"

المتهمين / 1- أ.أ.

2- س.ف.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / تقرر المحكمة إدانة المتهم الاول وحبسه مدة سنتين، وتغريمه مبلغ مائة دينار أردني وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار أردني، وإلزامه برد المتحصلات الجرمية والبالغة 232,670 شيقل مئتان واثنان وثلاثون الف وستمائة وسبعون شيقل، وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحبس لمدة سنة وتخفيض عقوبة الغرامة لتصبح الغرامة 50 دينار أردني على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما لا يتعدى السنه، وتقرر المحكم إعلان براءة المتهم الثاني من التهمة المسندة له.

تاريخ الحكم /2016/11/28

18. جناية رقم 2012/24 "موظفين في وزارة المالية"

المتهمين / 1- ع.أ.

2- م.ب.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / تقرر المحكمة إعلان براءة المتهمين من التهم المسندة لهم لعدم كفاية الأدلة.

تاريخ الحكم /2016/11/30

19. جناية رقم 2014/14 مدير دائرة ضريبة املاك بيت لحم واخرين ""

المتهمين / 1- ي.خ.

2- ن.ع.

3-خ.م.

4- ق.ص.

5- ن.ع.

التهمة / طلب وقبول الرشوة والتدخل في دفع الرشوة.

الحكم / تقرر المحكمة إدانة المتهمين بالتهم المسندة لهم والحكم على المدان الاول بالحبس لمدة سنة والغرامة مائتي دينار أردني وحبسه لمدة سنتين والغرامة مائتي دينار أردني وبذات الوقت ادماج هاتين العقوبتين وفقا للمادة 172 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتطبيق العقوبة الأشد وهي الحبس لمدة سنتين والغرامة مائتي دينار أردني وتخفيض العقوبة لتصبح الحبس لمدة سنه والغرامة مائة دينار اردني والزامه بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار

أردني، والحكم على كل من المتهمين الثاني والثالث والخامس بالحبس لكل واحد منهم سنتين والغرامة مائتي دينار أردني وتخفيض عقوبة كل واحد منهم لتصبح الحبس لمدة سنة والغرامة مائة دينار أردني وإلزام كل واحد منهم بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار أردني والحكم على المدان الرابع بالحبس لمدة سنة وأربعة اشهر والغرامة مبلغ مائة وثلثين دينار أردني وتخفيض عقوبته إلى الحبس لمدة ثمانية أشهر والغرامة مبلغ خمسة وستون دينار أردني وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار أردني وتقرر اعفائهم من العقوبة المقررة.

تاريخ الحكم /2016/12/08

20. جناية رقم 2014/20 "منسق الشؤون الأمنية في الرئاسة سابقاً"

المتهم / م.د.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم المذكور والحكم عليه بالحبس لمدة 3 سنوات وبغرامة مقدارها 100 دينار اردني والزامه بمبلغ 1000 دينار اردني رسوم ونفقات محاكمة والزام المدان المذكور برد المتحصلات الجرمية والبالغ قيمتها (16,201,050 دولار) ستة عشر مليونا ومئتان وواحد الف وواحد وخمسون دولارا امريكي.

تاريخ الحكم /2016/12/14

21. جناية رقم 2015/11 "أمين صندوق مجمع محاكم رام الله"

المتهم / أ.أ.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم المذكور ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة 10 سنوات والحكم على المدان المذكور برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغة (599,258.50 شيكل) "خمسمائة وتسعة وتسعون الفا ومايتان وثمانية وخمسون شيكل ونصف الشيكل" على ان يخصم من هذا المبلغ المبلغ الذي تم تسليمه إلى حساب امانات هيئة مكافحة الفساد ومقداره (59,500) شيكل " تسعة وخمسون الف وخمسمائة شيكل " ومبلغ 8245 دينار اردني " ثمانية آلف ومايتان وخمسة واربعون دينارا اردنيا " ومصادرة هذا المبلغ المسلم إلى حساب امانات هيئة مكافحة الفساد ورده إلى الخزينة العامة وبذات الوقت إلزام المدان بنفقات محاكمة مبلغ 500 دينار اردني على ان يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الأشغال الشاقة لتصبح لمدة خمسة سنوات.

تاريخ الحكم /2016/12/18

22. جناية رقم 2015/06 "موظف في مجلس القضاء الاعلى"

المتهم / م.ز.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / تقرر المحكمة ادانة المتهم المذكور والحكم عليه بالحبس ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة 10 سنوات وإلزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 1000 دينار، وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة لتصبح خمسة سنوات كما وتقرر المحكمة إلزام المدان المذكور برد المبالغ المتحصلة من الجريمة ومقدارها (514,042 شيكل) "خمسمائة وأربعة عشر الف واثنان واربعون شيكل" وبما انه قام بإيداع مبلغ (50,000 شيكل) خمسون الف شيكل في امانات هيئة مكافحة الفساد فإن المحكمة تقرر مصادرتها وردها للخزينة العامة وإلزامه برد ما تبقى من المبالغ المتحصلة من الجريمة ومقدارها (464,042 شيكل).

تاريخ الحكم /2016/12/22

رابعاً: إقرارات الذمة المالية:

تطبيقاً لأحكام المادة (2) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لعام 2005 بشأن المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرار الذمة المالية، فقد تم خلال العام 2016 استكمال إجراءات توزيع الإقرارات على كافة المكلفين الخاضعين لكافة الفئات والشرائح في الوظيفة المدنية وموظفي المحافظات بإستثناء الوظائف الخدماتية والحرفية التي لا يوجد لديها أي صلاحيات مالية أو إدارية مثل الحراس والمراسلين والسائقين فقد تم تأجيلهم لمرحلة لاحقة، كما تم استهداف قطاعات جديده من الفئات الخاضعة لأحكام القانون حيث تم استهداف النقابات واتحاداتها وباقي الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية التي لم يتم استهدافها خلال الفترة السابقة وتم العمل على إعادة تجديد الإقرارات للعديد من المكلفين الذين مضى اكثر من ثلاث سنوات على تعبئتهم للإقرار السابق، بلغ عدد الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة خلال العام 2016 ما مجموعة 6805 اقرار ليبلغ مجموع الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة عن المكلفين الذين تم تكليفهم لغاية نهاية العام 2016 ما مجموعة 35805 اقرار. ولا يزال العمل مستمر من قبل الهيئة على توزيع الإقرارات على باقي المكلفين الخاضعين في كافة القطاعات والشرائح المختلفة وفي نفس الوقت جاري العمل على متابعة إستلام الإقرارات من المكلفين الخاضعين الذين تم تكليفهم بتعبئة الإقرارات خلال العام 2016 وذلك لتسليمها للهيئة ضمن الفترة القانونية المسموحة لهم بموجب القانون، وفي هذا العام تم العمل على صعيد اقرارات الذمة المالية ما يلي:

اولاً: ورشات العمل

1- عقد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الثقافة في محافظة الخليل في 16 / شباط من هذا العام في عدد من حضور جمعيات ثقافية من مدينة الخليل وبيت لحم الهدف منها توعية الجمعيات الثقافية في قانون مكافحة الفساد وان للجمعيات الثقافية دور مهم وبارز في توعية المجتمع لمخاطر الفساد، وتم تقديم عرض شرح تفصيلي من الادارة العامة للمعلومات والمتابعة عن إقرارات الذمة المالية في الاطار القانوني للإقرارات وطريقة التعبئة وتم خلال الورشة تسليم الاقرارات الى المكلفين من الجمعيات الحاضرة وعددها 16 جمعية لتعبئتها وتسليمها وفق الاصول والقانون.

2- عقد ورشة بالتعاون عمل مع وزارة الثقافة في محافظة نابلس 23 / شباط من هذا العام في حضور عدد من جمعيات ثقافية من مدينة (نابلس، قلقيلية، طولكرم) الهدف منها توعية الجمعيات الثقافية في قانون مكافحة الفساد وعرض الاستراتيجية الوطنية لهيئة مكافحة الفساد، وتم تقديم عرض شرح تفصيلي من الادارة العامة للمعلومات

والمتابعة عن قرارات الذمة المالية من جانب القانونية وطريقة التعبئة وتم خلال الورشة تسليم الاقرارات الى المكلفين من الجمعيات الحاضرة وعددها 23 جمعية لتعبئتها وتسليمها وفق الاصول والقانون.

3- عقد ورشة عمل في قاعة فندق (الانكرز سويتس) في مدينة رام الله، بتاريخ 2016/3/28 تحت عنوان اقرارات الذمة المالية واقع وتحديات شارك بالورشة عدد من الجهات الرسمية والاهلية وهيئات الحكم المحلي وكان الهدف منها تدوين وسماع ملاحظات ومداخلات وذلك للتعديل على نصوص المواد المتعلقة في اقرارات الذمة المالية، حضر الورشة عدد شخصيات التي بدورها خرجت في معطيات حول تصور وتعديلات في تعديل النصوص المذكورة.

4_ عقدت ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الثقافة في محافظة رام الله 25 / ايار من هذا العام في حضور عدد من جمعيات ثقافية من مدينة (رام الله) الهدف منها توعية الجمعيات الثقافية في قانون مكافحة الفساد وعرض الاستراتيجية الوطنية لهيئة مكافحة الفساد، وان للجمعيات الثقافية دور مهم وبارز في توعية المجتمع لمخاطر الفساد، وقمنا في عرض شرح تفصيلي عن قرارات الذمة المالية من جانب القانونية وطريقة التعبئة وقمنا بتسليم الاقرارات الى جمعيات الحاضرة وعددها جمعية لتعبئتها وتسليمها وفق الاصول والقانون.

رابعاً-الاقرارات المستلمة من المكلفين خلال العام 2016

خلال العام 2016 تم متابعة ما تبقى من المكلفين الذين لم يقوموا بالتعبئة وتم استلام 6805 اقرار والجدول المرفق ادناه يوضح عدد الاقرارات التي تم استلامها من قبل الهيئة من المكلفين في العام 2016 مقارنة بالعام2015:

القطاع	السنة	العدد
المكلفين	2015	29000 اقرار
	2016	35805 اقرار
	عدد الاقرارات المستلمة	6805 اقرار

خامساً: القطاعات المستهدفة بتعبئة اقرارات الذمة المالية منذ بداية العمل بالتوزيع على المكلفين ولغاية تاريخه:

فيما يلي القطاعات العاملة في المحافظات الشمالية والخاضعة لقانون مكافحة الفساد والتي تم استهدافها مقسمة على اربع قطاعات وهي:

1- قطاع الاقتصاد

2- قطاع البنية التحتية

3-قطاع الخدمات الثقافية والاجتماعية

4- قطاع الحكم

قطاع الاقتصاد		
الرقم	الجهة	الحالة
1	وزارة المالية	تم الاستهداف
2	وزارة الزراعة	تم الاستهداف
3	وزارة الاقتصاد الوطني	تم الاستهداف
4	صندوق الاستثمار	تم الاستهداف
5	جريدة الحياة الجديدة	تم الاستهداف
6	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	تم الاستهداف
7	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	تم الاستهداف
8	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	تم الاستهداف

قطاع البنية التحتية		
9	وزارة الأشغال العامة والإسكان	تم الاستهداف
10	وزارة الاتصالات	تم الاستهداف
11	وزارة النقل والمواصلات	تم الاستهداف
12	سلطة الأراضي	تم الاستهداف
13	سلطة جودة البيئة	تم الاستهداف
14	سلطة الطاقة	تم الاستهداف
15	سلطة المياه	تم الاستهداف
16	دائرة مياه الضفة الغربية	تم الاستهداف
17	وكالة وفا للأنباء والمعلومات	تم الاستهداف
18	هيئة الإذاعة والتلفزيون	تم الاستهداف
19	وزارة العمل	تم الاستهداف
20	هيئة التوجيه السياسي والمعنوي	تم الاستهداف
21	هيئة التقاعد الفلسطينية	تم الاستهداف
22	هيئة الجدار والاستيطان	تم الاستهداف
قطاع الخدمات الثقافية والاجتماعية		
23	وزارة التربية والتعليم العالي ومديرياتها	تم الاستهداف
24	وزارة الأوقاف وتشمل لجان الزكاة	تم الاستهداف

25	وزارة الصحة	تم الاستهداف
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	تم الاستهداف
27	وزارة الثقافة	تم الاستهداف
28	وزارة شؤون المرأة	تم الاستهداف
29	هيئة شؤون الاسرى والمحررين	تم الاستهداف
30	المجلس الاعلى للشباب و الرياضة	تم الاستهداف
31	المجلس الاعلى للإعلام	تم الاستهداف
32	المستشفيات	تم الاستهداف
	قطاع الحكم	
33	ديوان رئاسة دولة فلسطين	تم الاستهداف
34	الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني	تم الاستهداف
35	المجلس التشريعي وهيئاته ولجانه ومكاتبه وفروعه.	تم الاستهداف
36	وزارات الحكم – وزارة العدل – وزارة الشؤون الخارجية – وزارة الداخلية – وزارة شؤون القدس	تم الاستهداف
37	مجلس القضاء الأعلى / المحاكم النظامية	تم الاستهداف
38	ديوان قاضي القضاة / المحاكم الشرعية	تم الاستهداف

39	هيئة القضاء العسكري	تم الاستهداف
40	دار الإفتاء الفلسطينية	تم الاستهداف
41	ديوان الفتوى والتشريع	تم الاستهداف
42	النيابة العامة	تم الاستهداف
43	ديوان الموظفين العام	تم الاستهداف
44	هيئة الشؤون المدنية	تم الاستهداف
45	الإدارة العامة للمعابر والحدود	تم الاستهداف
46	هيئة مكافحة الفساد	تم الاستهداف
47	جامعة الإستقلال (المدني، العسكري)	تم الاستهداف
48	صندوق النفقة الفلسطيني	تم الاستهداف
49	الهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين	تم الاستهداف
50	المحافظاترام الله والبيرة، نابلس، الخليل، أريحا طولكرم،جنين، طوباس، سلفيت، بيت لحم، قلقيلية	تم الاستهداف
51	ديوان الرقابة المالية والادارية	تم الاستهداف
52	هيئة المدن الصناعية	تم الاستهداف
53	هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	تم الاستهداف
54	مؤسسة رعاية اسر الشهداء والجرحى	تم الاستهداف
55	هيئة شؤون المنظمات الاهلية	تم الاستهداف

سادسا :عدد الاقرارات المستلمة لغاية 2016/12/31 .

بلغ عدد الاقرارات التي تم استلامها من قبل الهيئة من المكلفين الخاضعين لأحكام القانون للفترة منذ بداية التكليف بتعبئة الاقرارات ولنهاية العام 2016 كما يلي .

الرقم	القطاع	اقرارات موزعة	اقرارات مستلمة	نسبة الالتزام
1	المؤسسات والوزارات الحكومية (الموظفين المدنيين)وتجديد تعبئة الاقرار ومكلفين جدد	21438	20880	%97.4
2	هيئة مكافحة الفساد	60	60	%100
3	الموظفين العسكريين (الأجهزة الأمنية)	8929	8606	%96.38
4	اعضاء الهيئات المحلية	3439	2715	%78.95
5	موظفي الهيئات المحلية	2535	2463	%97.17
6	الجمعيات	2475	752	%30.38
7	الشركات المساهمة المملوكة من السلطة	223	176	%78.92

8	النقابات والاتحادات	**80**	**20**	**%25**
9	الصناديق الحكومية	**123**	**100**	**%81.30**
10	المعاهد المصرفية	**43**	**33**	**%76.74**
11	المجموع	**39285**	**35805**	**%91.14**

سابعاً النتائج:

1. بلغ عدد الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة خلال العام 2016 ما مجموعة 6805 اقرار ليبلغ مجموع الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة عن المكلفين الذين تم تكليفهم لغاية نهاية العام 2016 ما مجموعة 35805 قرار.
2. بلغت نسبة الاقرارات المستلمة ما نسبته 91.14% من اجمالي مجموع الاقرارات الموزعة على المكلفين الذين تم تكليفهم من قبل الهيئة لتعبئة الاقرارات الخاصة بهم لغاية 2016/12/31.
3. لا يزال هناك عدم التزام واضح من قبل موظفي الجمعيات والنقابات واتحاداتها بتعبئة الاقرارات الخاصة بهم بالرغم من المتابعات المستمرة لهم وهذا يحتاج الى وضع اليات مختلقة للتعامل معهم خلال العام 2017.
4. سيتم العمل خلال العام 2017 على استكمال باقي المكلفين الخاضعين لتعبئة الاقرارات وفق احكام القانون مثل المصفين، النقابات واتحاداتها، المحكمين، الامناء على الودائع، والحراس القضائيين.

خامساً: إنجازات الهيئة في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والإعلام:

1: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

بعد اطلاق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018، استمرت الهيئة وجهات وطنية من القطاعين الرسمي والمدني والتعليمي بتشكيل مجموعات عمل من اجل وضع خطط عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية. عند نهاية العام 2016 وصل عدد الخطط الموقع عليها من قبل الهيئة واطراف تنفيذ الاستراتيجية الى 31 خطة عمل، منها 19 خطة عمل وقع عليها وبوشر بتنفيذها في العام 2015 و 12 خطة وقعت في العام 2016، وامتدت هذه الخطة ما بين سنتين الى ثلاث سنوات.

الاطراف التي اطلقت بالشراكة مع الهيئة خطط عمل خلال العام 2016

أطراف حكومية	مؤسسات مجتمع مدني
وزارة الاوقاف والشؤون الدينية	جامعة القدس
وزارة الصحة	الكلية العصرية الجامعية
وزارة التربية والتعليم العالي	معهد الابحاث التطبيقية القدس – اريج
وزارة التنمية الاجتماعية	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان
وزارة النقل والمواصلات	الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية
ديوان الموظفين العام	نقابة الصحفيين الفلسطينيين
اللجنة الأولمبية الفلسطينية والمجلس الاعلى للشباب والرياضة	

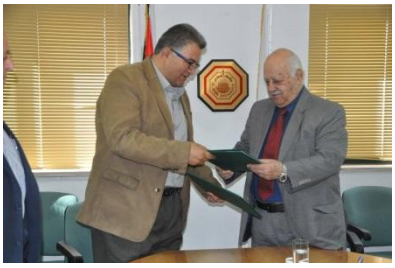

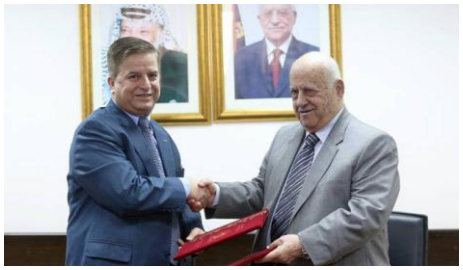

جانب من توقيع خطط تنفيذية مشتركة مع وزارة الصحة ونقابة الصحفيين الفلسطينيين وجامعة القدس

2: ملخص انجازات الهيئة خلال عام 2016 في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والمشاركة المجتمعية والاعلام

خلال عام 2016 نفذت الهيئة وشركائها 214 فعالية كانت على شكل مؤتمرات ودورات تدريبية وورش عمل ولقاءات ومسابقات طلابية وجلسات تقييمية لأنشطة اعلامية وقانونية وفنية استهدفت جميعها 16121 موظف وناشط واعضاء مؤسسات رسمية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني وطلبة جامعات وكليات. كما ونظمت الهيئة بالتعاون مع ديوان الموظفين العام ومشاركة وزارة التربية والتعليم العالي 159 يوم

تـدريبي حـول مدونـة السـلوك واخلاقيـات الوظيفـة العامـة التـي اسـتهدفت مـوظفي المؤسسـات الرسـمية بمـن فـيهم المشـرفين التربـويين ومـدراء المـدارس والمـوظفين الاداريـين فـي وزارة التربيـة والتعلـيم العـالي، شـارك فيهـا 2724 موظـف حكـومي. تـم ايضـا خـلال العـام اطـلاق ثـلاث دراسـات حـول التـوازن مـا بـين اعمـال حقـوق الانسـان ومكافحـة الفسـاد، الـنظم الداخليـة للهيئـات الاهليـة، دراسـة مخـاطر الفسـاد فـي وزارة النقـل والمواصـلات، وتـم التحضـير لدراسـات مماثلـة مـع وزارتـي الاقتصـاد الـوطني والتنميـة الاجتماعيـة. اضـافة الـى ذلـك انجـزت الهيئـة واحد الشركاء تسعة ابحاث طلابية في مجالي القانون والاعلام. هدفت هذه النشاطات إلى:

1. تطـوير التـدابير الوقائيـة لـدى اطراف تنفيذ الاستراتيجية
2. رفـع مسـتوى الـوعي فـي تعزيـز جهـود مكافحـة الفسـاد للتـأثير على السلوك المجتمعي.
3. تمكـين الفئـات المسـتهدفة بخصـوص قـانون مكافحـة الفساد والمساءلة المجتمعية .
4. آليـات الابـلاغ عـن شـبهات الفساد.
5. اشـراك هـذه الفئـات المـذكورة فـي تنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد 2015-2018.

توزيع الانشطة حسب نوع النشاط	العدد
دورات تدريبية	18
دورات مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة	159
لقاءات وورشات عمل وندوات	104
المشاركة في معرض الكتاب العاشر	
مسابقات قانونية واعلامية وفنية وطلابية	4
مخيمات صيفية	47
مارثون بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد	
دراسات	12
حلقات اذاعية وتلفزيونية	6
اغنية زجلية مصورة حول مكافحة الفساد	
تغطية اعلامية	60

أ. انجازات الهيئة بالتعاون مع القطاع الحكومي:

1. ديوان الموظفين العام :

دورات تدريبية حول مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة.

نفذت الهيئة وديوان الموظفين العام وبالتعاون مع مجلس الوزراء والمؤسسات المعنية وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم العالي 159 لقاء تدريبي حول مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة، استهدفت 2724 من موظفي المؤسسات الرسمية بمن فيهم المشرفين التربويين ومدراء المدارس والموظفين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي.

ورشة العمل الدولية: أساليب وطرق ادماج الأسس الدولية لمكافحة الفساد في أعمال الادارة العامة:

نظمت هيئة مكافحة الفساد ورشة عمل بالتعاون مع ديوان الموظفين العام والمنظمة العربية للتنمية الإدارية. نفذت الورشة خلال الفترة 9-2016/5/11 بمشاركة 25 من المسؤولين والاداريين وممثلين عن الاجهزة الأمنية، وحضور 5 خبراء عرب في مجال مكافحة الفساد، من مصر والاردن والمغرب والعراق، اضافة الى ممثل عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

تناولت هذه الورشة العديد من القضايا مثل: الفساد في التدوير والاحالة على التقاعد، التدريب، الابتعاث ومهام العمل، حيث تم تقديم تجربة فلسطين في هذا المجال، كما وتم التطرق لتجربة مصر والعراق والمغرب في مكافحة الفساد. وفي اليوم الثالث والأخير تم اختتام الورشة والخروج بالعديد من التوصيات ومنها ضرورة العمل على تحويل مدونات السلوك الوظيفي الى مدونات ذات احكام ملزمة كالقوانين والانظمة، وتضمينها احكام توضح المخالفات والاجراءات التأديبية التي يمكن اتخاذها في حال الاخلال بأحكامها.

2. وزارة التربية والتعليم العالي :

تكريم الطلبة الفائزين في مشاريع الطلابية ضمن برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد

نظمت الهيئة بتاريخ 2016/5/18 حفل تكريم للطلبة الفائزين في مشاريع طلابية حول مكافحة الفساد شارك في هذا الحفل 88 طالب وطالبة ومعلم ومعلمة ومشرف تربوي. جاء ذلك تتويجا لجهد وزارة التربية والتعليم في مشاركة 324 طالب بعدد من المشاريع الطلابية، ضمن برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد– المرحلة الثالثة، حيث عقدت مديريات التربية والتعليم 16 جلسة تحكيم لهذه المشاريع في العام 2015.

لقاء طلابي لطالبات مدرسة بنات إذنا الثانوية – الفرع التجاري مع رئيس هيئة مكافحة الفساد

ضمن الجهود المبذولة لدمج مفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد لدى طلبة المدارس، استقبلت الهيئة 50 من طالبات الفرع التجاري في مدرسة بنات اذنا الثانوية بتاريخ 2016/12/12 وذلك بهدف اطلاعهن على جهود مكافحة الفساد في فلسطين من الوقاية لإنفاذ القانون.

3. وزارة الثقافة:

لقاء فني شعري في طولكرم:

استكمالا لسلسلة اللقاءات الفنية الشعرية المنفذة العام الماضي في محافظات الوطن، اختتمت هذه اللقاءات بلقاء فني شعري في محافظة طولكرم نفذ بتاريخ 2016/1/27 بمشاركة 75 من الفعاليات بالمحافظة، حيث تخلل اللقاء عدد من الفقرات الفنية الشعرية والمسرحية والزجل الشعبي والمونولوج.

ورشات عمل وقائية وتوعوية:

نفذت الهيئة بالشراكة مع ثلاث ورشات عمل في محافظات جنوب وشمال ووسط الضفة الغربية، استهدفت 170 شخص من المؤسسات والمراكز الثقافية المنضوية تحت اختصاص ، بهدف توعيتهم بمخاطر الفساد ومدى أهمية تعبئة إقرارات الذمة المالية، وفي الورشات الثلاث تم تكليف المراكز الثقافية لاستيفاء اقرارات الذمة المالية.

مشاركة الهيئة في معرض فلسطين الدولي العاشر للكتاب:

شاركت الهيئة بفعاليات المعرض في رام الله خلال الفترة الواقعة من 7-2016/5/17، الى جانب المؤسسات الفلسطينية، بالإضافة إلى دور النشر الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور نشر من الدول العربية والاجنبية، حيث تم عرض وتوزيع مطبوعات الهيئة ومنشوراتها على الزوار.

مسابقة طلبة كليات الفنون الجميلة في الجامعات والكليات الفلسطينية في موضوع مكافحة الفساد

أطلقت الهيئة و مسابقة أجمل الفنون في موضوع مكافحة الفساد، حيث تم استهداف طلبة كليات الفنون في ست جامعات فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال الانشطة التالية:

- توجيه دعوات للجامعات للمشاركة في المسابقة
- تنفيذ خمسة لقاءات مع طلبة الكليات في جامعات الضفة الغربية استهدفت 250 طالب وطالبة لتوعيتهم بأهمية مكافحة الفساد من خلال أعمالهم الفنية ورفع مستوى الوعي بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

- زيارات ميدانية مع مشرفي الطلبة للوقوف على مدى اهتمام الطلبة بالمسابقة
- تم استلام 44 عمل فني، مقسمات بين 38 عمل من كليات الفنون في الضفة الغربية و6 اعمال من كلية الفنون في جامعة الاقصى في قطاع غزة. حيث سيتم تشكيل لجنة تحكيم وطنية لاختيار افضل ثلاثة اعمال من بين الاعمال التي شاركت فيها كل كلية فنون.

4. وزارة الاقتصاد الوطني:

بتاريخ 2016/1/18 وبالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني نظمت ورشة عمل مركزية لموظفي الوزارة والجهات ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي الفلسطيني، شارك في الورشة 73 من موظفي الوزارة وهذه الجهات. وتم استعراض جهود مكافحة الفساد واوراق متخصصة بقانون مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة لدى مسجل الشركات.

5. وزارة التنمية الاجتماعية:

بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية نظمت الهيئة ورشة عمل حول دور وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها في مكافحة الفساد، بتاريخ 2016/8/3 استهدفت 157 من موظفي الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني المنضوية تحت اختصاص الوزارة.

6. وزارة النقل والمواصلات:

اربع ورشات عمل تستهدف موظفي وزارة النقل والمواصلات وجمهور المتعاملين مع الوزارة:

تم عقد أربع ورشات توعوية (شمال، وسط، جنوب) لموظفي وزارة النقل والمواصلات وجمهور المتعاملين مع الوزارة على مبادئ مكافحة الفساد، حيث بلغ عدد المشاركين بهذه الورشات 308. وتم فيها مناقشة مخاطر الفساد اضافة الى استعراض قانون مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واوراق عمل ذات علاقة بقطاعات محددة في داخل الوزارة.

دورة تدريبية حول "دور الرقابة الداخلية والشكاوى في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في وزارة النقل والمواصلات":

نُظمت الدورة بالتعاون بين الهيئة والوزارة ومشاركة ديوان الرقابة المالية والادارية ووزارة المالية في عملية التدريب. شارك في الدورة 34 من كوادر وموظفي الرقابة الداخلية والشكاوى والاقسام المختلفة في الوزارة، وهدفت الى تعزيز دور الرقابة الداخلية في الوقاية من الفساد.

ب. أنشطة بالتعاون مع القطاع الأهلي:

1. جمعية انعاش الاسرة :

نظمت الهيئة وبالشراكة مع جمعية انعاش الاسرة احتفالية بمناسبة يوم التراث الفلسطيني وذلك بتاريخ 2016/3/30، وبمشاركة 105 اشخاص.

تضمن الحفل مداخلات تربط الثقافة والدين بالإصلاح ونبذ الفساد، اضافة الى فقرة زجلية في مكافحة الفساد، وفقرة امثال شعبية في مكافحة الفساد، وفقرة شعرية بعنوان احنا مين وهما مين، وقصص وحكايات شعبية، وعرض للأزياء الشعبية الفلسطينية، بالإضافة الى فقرات غنائية ومواويل هادفة. وتم بالحفل اعداد مأكولات شعبية للحضور.

2. الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال:

مسابقات ابحاث قانونية ومشاريع اعلامية لطلبة الجامعات الفلسطينية:

نظمت الهيئة بالشراكة مع استقلال مسابقتين حول افضل مشروع تخرج اعلامي وافضل بحث قانوني، ومن اجل ذلك نظمت الهيئتين 12 لقاء توعوي بمشاركة 741 طالب وطالبة في الجامعات الفلسطينية. وذلك على النحو التالي:

1. مسابقة أفضل مشروع تخرج اعلامي لطلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

استهدفت هذه المسابقة طلبة كليات الاعلام في الجامعات الفلسطينية واحتوت على الانشطة التالية:

- الاعلان عن المسابقة في الاذاعات المحلية وعلى صفحات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي،
- تم تنفيذ اللقاءات في كليات الاعلام استهدفت الطلبة المتخصصين في انواع الاعلام المختلفة في كل من جامعة بيرزيت، وجامعة القدس، وجامعة فلسطين–غزة، وجامعة الخليل، وذلك لتعريف الطلبة بالمسابقة والتأكيد على اهمية العمل الاستقصائي الهادف لمكافحة الفساد.

- تم تنفيذ 3 ايام تدريبية حول البحث الاستقصائي للطلبة المشاركين في المسابقة، وذلك في الجامعة العربية الامريكية/جنين، وجامعة الخليل، وجامعة فلسطين/غزة. ووصل عدد الحضور في الدورات الثلاث 100 طالب وطالبة.

- تشكيل لجنة وطنية لدراسة المشاركات الطلابية في المسابقة وتحكيمها.
- تسابق على المراكز الخمس الاولى 27 من الابحاث الاعلامية والتقارير والابحاث استقصائية.

- تم تنظيم ورشة عمل للتقييم النظري واعلان نتائج الفائزين بتاريخ 2016/7/31.
- تكريم الفائزين ولجنة التحكيم بتاريخ 2016/11/24.

مسابقة البحث القانوني المتميز للعام 2016:

استهدفت هذه المسابقة طلبة كليات القانون والعلوم السياسية في الجامعات الفلسطينية، واحتوت على الانشطة التالية:

- الاعلان عن المسابقة في الاذاعات المحلية وعلى صفحات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
- تم تنفيذ 10 لقاءات لطلبة كليات القانون في جامعة الخليل، الجامعة الاهلية–بيت لحم، الجامعة العربية الامريكية/ جنين، جامعة القدس، جامعة النجاح/نابلس، جامعة بيرزيت، جامعة فلسطين–غزة، الكلية العربية للعلوم التطبيقية– رفح، وذلك لتعريف الطلبة بالمسابقة والتأكيد على اهمية الالتزام بقانون مكافحة الفساد في العملية البحثية. بلغ عدد المشاركين في هذه اللقاءات **560** طالب وطالبة.

- تشكيل لجنة تحكيم وطنية لدراسة المشاركات الطلابية في المسابقة وتحكيمها.
- تسابق على المراكز الخمس الاولى 20 بحث قانوني.
- تم تنظيم ورشة عمل للتقييم النظري واعلان نتائج الفائزين بتاريخ 2016/8/22 .
- تم تكريم الفائزين ولجنة التحكيم بتاريخ 2016/11/24.

3. الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب- بيالارا:

ضمن برنامج الشباب يواجهون الفساد، نفذت بيالارا 11 لقاء محلي في عدة قرى فلسطينية، شارك فيها 304 مشارك ومشاركة، وهدفت إلى زيادة توعية الفئات المستهدفة حول آفة الفساد وسبل مكافحتها والابلاغ عنها، إضافة إلى رفع وعي المجتمعات المحلية وممثلين عن المؤسسات الاهلية الفلسطينية. فيما يلي ملخص لهذه الانشطة:

المنطقة	التاريخ	عدد الحضور
بيت سوريك	2016-8-9	36
دير استيا	2016-8-20	27
صوريف	2016-7-25	21
الرام	2016-7-31	33
كفر نعمة	2016-8-2	24
عناتا	2016-8-6	24
بيتين	2016-7-30	6
بيالارا- جبع	2016-7-20	40
حزما- مخيم "سوا"	2016-8-7	44
جبع	2016-8-13	19
مدرسة ذكور حزما	2016-11-30	30

4. اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية:

نفذت الهيئة واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية 47 مخيم صيفي استهدفت الاطفال على مستوى الضفة الغربية. وجرى التحضير للمخيمات الصيفية من خلال لجنة مشتركة قامت بالآتي:

- بتاريخ 2016/6/29 قامت اللجنة بتدريب 20 مشرف ومشرفة على المخيمات الصيفية المنفذة في زوايا: الرياضة ومكافحة الفساد، الدراما ومكافحة الفساد، الكتابة الابداعية ومكافحة الفساد، والتثقيف الوطني ومكافحة الفساد).

- بتاريخ 2016/7/17 نظمت الهيئة واللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية يوم تدريبي بمشاركة 94 منشط ومنشطة في المخيمات الصيفية المشتركة.
- خلال الفترة 7/23 الى 2016/8/5 نفذت اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد زوايا متخصصة بموضوع الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في 47 مخيم صيفي بمشاركة 4820 طفل وطفلة من الفئة العمرية 6-12 عام، استمرت الزوايا على طول فترة المخيمات.

5. مركز مواهب وابداعات الاطفال والشباب، ومركز الهدف الثقافي:

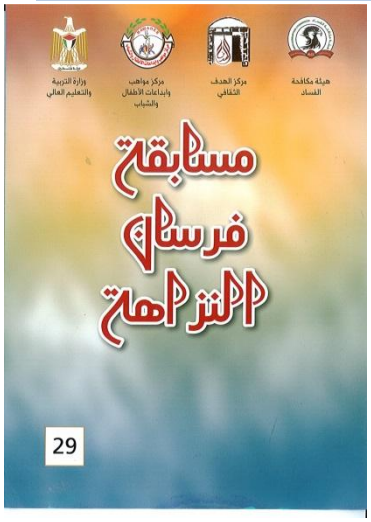

اصدرت الهيئة وبالتعاون مع مركزي مواهب وابداعات الاطفال والشباب والهدف الثقافي، ووزارة التربية والتعليم العالي مسابقة فرسان النزاهة والتي تضمنت اسئلة حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، حيث شارك في هذه المسابقة 5533 طالب وطالبة. تم الاستعانة بعدد من المتطوعين الشباب لتدقيق اجابات الطلبة المشاركين في هذه المسابقة، وتشكلت لجنة مشتركة، من الهيئة والوزارة ومركز مواهب، لوضع المعايير والاسس واختيار 40 فائز من جميع مديريات التربية والتعليم، مع مراعاة التوزيع الجغرافي للفائزين.

6. جمعية المرأة العاملة للتنمية:

لقاء مركزي لمجالس الظل في المحافظات الفلسطينية:

بتاريخ 2016/2/22 تم تنظيم لقاء مركزي لمجالس الظل حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، استهدف 191 امرأة من مجالس الظل في الضفة الغربية، وتم انتخاب 22 مندوبة منهن كممثلات عن مجالس الظل، للعمل مع الهيئة والجمعية لإعداد استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد.

إعداد توجهات استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد:

على ضوء دراسة اجرتها هيئة مكافحة الفساد وطاقم شؤون المرأة في العام 2014 حول مفهوم الفساد لدى النساء الفلسطينيات، اقرت الهيئة وجمعية المرأة العاملة للتنمية في الخطة المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد اهمية وضع توجهات استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد من منطلق اهمية دور المرأة في مكافحة الفساد، وقد باشرت الجهتين، في اعداد الاستراتيجية على النحو التالي:

1. خلال 6 و8 و2016/11/10 تم تنظيم دورة تدريبية لـ 22 مندوبة من مجالس الظل، ومشاركة وزارة شؤون المرأة. تمخض عن الدورة مدخلات اولية لتحضير الاستراتيجة.
2. بعد انتهاء الدورة التدريبية اعلاه، جرى تنظيم 17 ورشة عمل مناطقية من قبل المتدربات في الدورة التدريبية السابقة. شاركت فيها 300 من النساء في المجتمعات المحلية، وهدفت هذه الورشات الى توسيع حلقة المشاركة في اعداد الاستراتيجية.

3. بتاريخ 2016/12/13 تم تنظيم ورشة عمل بمشاركة المؤسسات النسوية في فلسطين وايضا وزارة شؤون المرأة، وهدفت الى توسعة دائرة المشاركة في تحضير الاستراتيجية. حيث تم فيها اطلاع المؤسسات النسوية على الخطوات التي تمت نحو انجاز الاستراتيجية وتوجهات هذه المؤسسات بخصوص دور النساء في مكافحة الفساد. شاركن في الورشة 11 مندوبة عن المؤسسات النسوية.

7. جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية:

دورة تدريبية لموظفي هيئة مكافحة الفساد حول التحليل المالي في قضايا الفساد:

نفذت الهيئة بالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول "التحليل المالي في قضايا الفساد" وذلك بتاريخ 19و2016/5/26 و 2016/6/2، بمشاركة 13 من اعضاء نيابة مكافحة الفساد ودوائر هيئة مكافحة الفساد المعنيين بالمتابعة على ملفات الفساد.

8. الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية :

ثلاثة لقاءات توعوية بالتعاون مع الاتحاد ووزارة التنمية الاجتماعية وديوان الرقابة المالية والادارية:

نفذت اللقاءات الثلاثة في كل من محافظة الخليل بتاريخ 2016/10/10 ومحافظة قلقيلية بتاريخ 2016/11/2، ومحافظة نابلس بتاريخ 2016/12/21. شارك في هذه اللقاءات 240 من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية، بهدف رفع الوعي باهمية وجود نظم ادارية ومالية تنظم عمل الجمعيات الخيرية وتعزز الشفافية والنزاهة والمساءلة. علما بانه تم تصميم نشرة خاصة بهذه اللقاءات عممت على الحضور، وسيتم اجراء الدراسات اللازمة لموائمة هذه النظم بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

9. شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية:

ورشة عمل القدس:

نفذت الهيئة بالشراكة مع شبكة المنظمات الاهلية وديوان الرقابة المالية والادارية بتاريخ 2016/3/23 ورشة عمل بعنوان آليات تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية في منظمات المجتمع المدني في محافظة القدس، وبسبب تعذر تنفيذها بمدينة القدس، نفذت الورشة في العيزرية بمشاركة 60 من العاملين والمتطوعين من المؤسسات الفاعلة في المحافظة.

مسابقة أفضل 3 حملات ضغط ومناصرة في مجال مكافحة الفساد:

من اجل إشراك القطاع الشبابي العامل والمتطوع في منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد تم تنفيذ مسابقة أفضل 3 حملات ضغط ومناصرة في محافظات الضفة الغربية، ومن اجل إطلاق المسابقة تم تنفيذ الآتي:

- عقد دورتين تدريبيتين على مدار يومين لكل دورة، استهدفت 34 شاب وشابة من مؤسسات المجتمع المدني، نُفذت الدورتان في رام الله خلال 20-2016/7/21 و 10-2016/08/11 بهدف رفع مستوى وعي الشباب بمفاهيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وكيفية عمل حملات الضغط والمناصرة.
- عقد يوم عمل تدريبي للشباب الذين تم تدريبهم في عام 2014 وزملائهم، وذلك في رام الله بتاريخ 2016/8/29، بهدف استعادة المعلومات ودمجهم مع المتدربين الجدد لتنفيذ الحملات.

- إطلاق المسابقة وتوزيع المشاركين في الدورات اعلاه على حملات تم الاتفاق عليها، وذلك من خلال يوم عمل عقد في رام الله بتاريخ 2016/8/29، بمشاركة 60 شاب وشابة. حيث تم توزيع جميع المتدربين على شكل مجموعات عمل مناطقيه، عملت كل مجموعة من المتدربين على تنفيذ حملة ضمن المعايير التي تم تدريبهم عليها.

- انطلقت 8 حملات في عدة محافظات، ولكن استمر منها فقط 5 حملات، قامت بتسليم مشاريعها فعليا وهي كالآتي:

مجموعة الخليل	مجموعة جنين	مجموعة نابلس	مجموعة القدس	مجموعة رام الله
# 31 واستهدفت حقوق المعاقين	# شو القصة واستهدفت الخدمات البلدية	اكشف الفساد تحمي البلاد حول اهمية الابلاغ عن شبهات الفساد	وثيقة شرف للتوظيف	اعرف حقك بخصوص ضريبة الاملاك

10. الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية:

1. ورشتي عمل حول المساءلة المجتمعية:

خلال 3 و2016/3/7 نظمت الهيئة وبالشراكة مع الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية ورشتي عمل توعوية حول المساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد. شارك في الورشتين 60 شخص من طلبة الجامعات والمجتمع المحلي.

2. تكريم مبادرات مؤسسات المجتمع المدني في شمال الضفة الغربية:

في العام الماضي نفذت الاطراف الثلاث مسابقة لمبادرات حول المساءلة المجتمعية، وذلك بعد اعطاء التدريب اللازم للمهتمين من مؤسسات المجتمع المدني. في العام 2016 تم تشكيل لجنة لتقييم خمس مبادرات تقدمت للمسابقة، فاز منها ثلاث مبادلات، وبتاريخ 2016/10/4 تم تنظيم احتفالية لتكريم أصحاب المبادرات الثلاث الفائزة وهي:

اسم المؤسسة الفائزة	اسم المبادرة
جمعية مردة الخيرية للتنمية – مردة/سلفيت	معاً لحماية حقوقنا ومواجهة الفساد
جمعية التعاون للتنمية المجتمعية – رافات/سلفيت	مساءلة ومشاركة
جمعية اللجنة الأهلية / نابلس	ورشات عمل توعوية حول المساءلة المجتمعية

3. تطبيق الموبايل الذكي للتوعية والابلاغ عن الفساد:

خلال العام 2016 وبالتعاون مع الهيئة الاستشارية يجري العمل على الانتهاء من تصميم تطبيق الموبايل الذكي، وهو تطبيق يمكن تحميله على الهواتف الذكية، ومن خلاله يستطيع المواطن الاطلاع على جهود مكافحة الفساد، وتقديم البلاغات والشكاوي عن شبهات الفساد.

11. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان:

1. دورة تدريبية لموظفي هيئة مكافحة الفساد:

خلال 8 و2016/8/9 قامت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بإعطاء تدريب لـ 10 من موظفي هيئة مكافحة الفساد حول المنظومة الدولية والوطنية لحماية حقوق الانسان والنهوض بها، هدفت الدورة لتوعية موظفي الهيئة بثقافة حقوق الإنسان بالتركيز على مبادئ حقوق الانسان وخصائصها ومصادرها وخاصة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، وبالتحديد التي انضمت إليها دولة فلسطين وتبعات هذا الانضمام، اضافة الى القوانين الفلسطينية ذات الصلة.

2. دورة تدريبية لموظفي الهيئة المستقلة لحقوق الانسان:

خلال 15 و2016/8/16 قامت هيئة مكافحة الفساد بإعطاء تدريب لـ 22 من موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الانسان حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، هدفت الدورة لتعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد لدى العاملين في مجال حقوق الانسان.

12. معهد الأبحاث التطبيقية القدس – أريج:

1. اربعة لقاءات لاستعراض نتائج دراسة نفذتها الهيئة حول الشفافية والنزاهة في ادارة المشاريع البلدية ومنح تراخيص الابنية والمنشآت.

خلال شهري 5 و2016/8 قامت الهيئة ومعهد اريج بتنظيم أربعة لقاءات في كل من بلدية طوباس، وعزون، والخضر، والرام، بمشاركة 110 شخص. حيث هدفت هذه اللقاءات للبحث عن وسائل واليات تعزز الشفافية والنزاهة في عمل البلديات، ولتعزيز دور المجتمعات المحلية في المساءلة المجتمعية.

2. ورشة عمل حول اسس اعداد البيانات المالية في الجمعيات التعاونية:

بتاريخ 2016/12/8 تم تنظيم ورشة عمل حول أسس اعداد البيانات المالية للجمعيات التعاونية واجراءات العمل، هدفت الورشة لتوحيد النماذج المستخدمة في إعداد الميزانيات للجمعيات التعاونية، واستهدفت 63 شخص من موظفي التعاونيات ومن جمعية مدققي الحسابات ووزارة العمل.

13 شبكة أمين الاعلامية:

نفذت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية في غزة 12 ورشة عمل حول التوعية والتعريف بالفساد وأشكاله وطرق الإبلاغ عنه، واستهدفت ما يقارب 289 شخص.

ج. انشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية :

1. جامعة فلسطين الاهلية – بيت لحم :

في سياق تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد وبهدف بناء قدرات طلبة القانون الخريجين من جامعة فلسطين الأهلية، تم تنفيذ دورة تدريبية متخصصة في مكافحة الفساد خلال يومي 10 و 2016/5/11، استهدفت 20 طالب وطالبة من خرجي كلية الحقوق. تم في الدورة تعريفهم على قانون مكافحة الفساد، وإجراءات التحقيق في جرائم الفساد، والقواعد الناظمة لعمل محكمة جرائم الفساد.

2. جامعة القدس:

لقاء طلابي لدور والاطار القانوني للإجراءات الجزائية لهيئة مكافحة الفساد:

تم تنفيذ اللقاء في مقر جامعة القدس/ابو ديس بتاريخ 2016/4/17 ، بهدف تعريف الطلبة بمراحل التحقيق (جمع الاستدلالات/ التحقيق/ المحاكمة). وشارك في اللقاء مجلس القضاء الاعلى بورقة عمل حول محكمة جرائم الفساد، وحضر اللقاء 51 من محاضري وطلبة كلية الحقوق في الجامعة.

تدريب وتنفيذ محكمة صورية:

ضمن مساق المحكمة الصورية الذي نفذته الجامعة خلال العام 2016، تم تدريب طلبة المساق في ثلاثة فصول دراسية على اجراءات المحاكمة العادلة في جريمة رشوة صورية، حيث قامت هيئة مكافحة الفساد بعقد 28 لقاء تدريبي للطلبة خلال الفصول الثلاث بمشاركة ما يقارب 100 طالب وطالبة. وبعد الانتهاء من التدريب تنعقد المحكمة في حرم الجامعة على مدى يوم دراسي كامل. بتاريخ 2016/5/30 تم تكريم 30 طالب وطالبة شاركوا بإحدى جلسات المحكمة.

ندوة "مكافحة جريمة الفساد في المنظومة العقابية الوطنية والدولية"

بهدف مناقشة اجراءات وآليات عمل مؤسسات انفاذ القانون فيما يخص جرائم الفساد، والاطلاع على الربط القائم ما بين حقوق الانسان ومكافحة الفساد تم عقد الندوة اعلاه بتاريخ 2016/11/16، وبحضور 90 من محاضري وطلبة كلية الحقوق في الجامعة.

3. معهد تطوير الاعلام – جامعة بيرزيت:

بتاريخ 2016/8/8 نظمت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع مركز تطوير الاعلام في جامعة بيرزيت ورشة عمل **حول جاهزية المؤسسات الفلسطينية لتطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومات،** استهدفت 30 من الخبراء والمختصين من جهات رسمية واهلية، وناقشت الورشة معيقات اقرار القانون وجاهزية المؤسسات لتنفيذه.

4. الكلية العصرية الجامعية – رام الله:

دورة "غسل الأموال وجرائم الفساد المالية والإدارية"

لتمكين وبناء قدرات طلبة الجامعات ونشر ثقافة مكافحة الفساد بينهم، تم خلال الفترة 17-2016/10/19 تنفيذ الدورة التدريبية لـ 30 طالب وطالبة من كلية العلوم الادارية والمالية في الكلية العصرية. حيث شارك في التدريب موظفين من هيئة مكافحة الفساد والكلية العصرية ووحدة المتابعة المالية وديوان الرقابة المالية والادارية.

مناقشة وتحكيم مشروع تخرج في دائرة القانون:

بتاريخ 2016/7/26 شاركت الهيئة في مناقشة وتقييم مشروع تخرج لاحد خريجي القانون في الكلية العصرية، وكان عنوان البحث "المصوغات القانونية لمكافحة الفساد في فلسطين"

5. التحضير لمساقات جامعية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد :

اطلقت الهيئة مشروع لصياغة وصف مساقات حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. حيث تم عقد مجموعة من اللقاءات مع مندوبي وممثلي الجامعات الفلسطينية بهدف اعداد خطة لمساقين اكاديميين الاول عام للطلبة من جميع التخصصات والكليات، والآخر متخصص لطلبة كليات القانون في الجامعات الفلسطينية. كما وتمخض عن اللجنة الموسعة لجنة لصياغة مقترح وصف المساقين.

د.: أبحاث ودراسات واصدارات ومطبوعات:

خمسة ابحاث قانونية فائزة بمسابقة البحث القانوني المتميز لطلبة الجامعات للعام 2016:

ضمن مسابقة البحث القانوني المتميز المنفذ بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد والهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون، فازت الابحاث التالية التي يتم اعدادها للنشر:

اسم الطالب/ة الفائز/ة	الجامعة	اسم البحث
أسيل مصطفى أبو حلوة	جامعة القدس	الفساد الاداري في الوظيفة العامة اساءة استعمال السلطة
مريم عبد الرحيم دار ياسين	جامعة بير زيت	حماية الشهود في جرائم الفساد
عبد الله هيثم حج علي	جامعة بيرزيت	مدى التزام المؤسسات العامة غير الوزارية بقيم النزاهة و الشفافية والمساءلة
نجمة رباح حداد	جامعة بيرزيت	تعارض المصالح و دورها في مكافحة الفساد
فرج محمود درابيع	جامعة الخليل	مكافحة جريمة اختلاس المال العام

اربعة ابحاث وتقرير صوتي فائزة في مسابقة أفضل مشروع تخرج اعلامي للعام 2016:

ضمن مسابقة افضل مشروع تخرج اعلامي المنفذ بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد ومؤسسة استقلال، اصبح لدى المكتبة الوطنية اربعة ابحاث وتقرير صوتي في مواضيع ذات علاقة بمكافحة الفساد هي:

اسم الطالب/ة الفائز/ة	الجامعة	اسم البحث
رناد رائد وعري	جامعة بيرزيت	تغطية وكالة معاً الإخبارية لِأخبار الفساد"
ندين جاد مسلم	جامعة بيرزيت	موضوعية الاعلام الفلسطيني في تغطية القضايا التي تنظرها محكمة جرائم الفساد
هيا خلف درابيع	جامعة الخليل	معالجة صحيفة الحياة الجديدة لقضايا الفساد في فلسطين
هديل وليد فخيده	جامعة بيرزيت	توجهات التحقيق الصحفي في الضفة الغربية لعام 2015

هناء عصام شماسنه		
رغد خالد ابو شرار عروب جمال رجوب محمـــد عبـــد العزيـــز الاطرش مها محمود طوس	جامعة الخليل	الالعاب النارية

دراسة بعنوان "التوازن ما بين اعمال حقوق الانسان ومكافحة الفساد":

تم خلال العام انجاز مسودة الدراسة والتي تهدف إلى مراجعة العلاقة بين حقوق الانسان ومكافحة الفساد، والتعرف على حجم التعاون بين الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وهيئة مكافحة الفساد في حماية حقوق الانسان ومكافحة الفساد، ومدى ادماج هذين الموضوعين (حقوق الانسان ومكافحة الفساد) في خطط هاتين المؤسستين باتجاه تحقيق التوازن المنشود بين مكافحة الفساد وعدم ايقاع انتهاكات بشأن حقوق الانسان جراء ذلك.

دراسة "واقع الأنظمة الإدارية والمالية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وآليات تطويرها لتتلاءم مع معايير الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد"

بالشراكة مع الهيئة الوطنية للمؤسسات الاهلية الفلسطينية، والهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، تم في نهاية العام 2016 اطلاق دراسة تهدف إلى التعرف على واقع الأنظمة الإدارية والمالية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وآليات تطويرها ومدى انسجامها مع مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

هـ. ورشة عمل وطنية حول اقرارات الذمة المالية الواقع والتحديات :

بتاريخ 2016/3/28 نظمت الهيئة ورشة عمل حول اقرارات الذمة المالية " الواقع والتحديات"، شارك فيها 60 شخص من مختلف المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة ما يتعلق بالجهات والوظائف الخاضعة لاستيفاء إقرارات الذمم المالية في حال قدمت الهيئة اقتراح لتعديلات على قانون مكافحة الفساد بهذا الخصوص.

تباينت الملاحظات والآراء بشأن الافصاح والكشف عن الذمم المالية للمكلفين بموجب هذا القانون، واوصى الحضور باستهداف جميع المؤسسات والفئات التي تتعامل مع المال العام، وان تكون الاولوية للإفصاح والاشهار من قبل الرتب العالية والمسؤولين.

و. مارثون اليوم العالمي لمكافحة الفساد :

بالتعاون مع مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس" شاركت الهيئة بمارثون للمشي بعنوان فلسطين خالية من الفساد في محافظة اريحا والاغوار بتاريخ 2016/12/12، حيث شارك فيه 1000 من الشباب من كافة محافظات الضفة الغربية. علما بأن هذا المارثون يهدف الى رفع مستوى الوعي المجتمعي بأشكال مكافحة الفساد واستعراض جهود فلسطين في مكافحة الفساد.

ز. أنشطة إعلامية وإلكترونية:

اولا: دورات تدريبية متخصصة:

دورة الصحافة الاستقصائية لطلبة الصحافة والاعلام في الجامعات الفلسطينية: نظمت الهيئة وصحيفة الحياة الجديدة دورة تدريبية استهدفت 23 من طلبة كليات الصحافة والاعلام حول التحقيقات الاستقصائية خلال الفترة 15-2016/2/17.

دورة تصميم سبوتات اذاعية حول مكافحة الفساد في قطاع غزة: نظمت الهيئة ومركز تطوير الاعلام- جامعة بيرزيت دورة تدريبية لإنتاج سبوتات اذاعية في مكافحة الفساد، وذلك على مدى خمسة ايام خلال الفترة 12-2016/5/15، استهدفت 25 من الصحفيين في قطاع غزة، حيث انتج هؤلاء المتدربون عدد من السبوتات الاذاعية حول اشكال مكافحة الفساد.

دورة تصميم سبوتات تلفزيونية حول مكافحة الفساد في الضفة الغربية: نظمت الهيئة وبالتعاون مع مركز تطوير الاعلام- جامعة بيرزيت دورة تدريبية حول تصميم سبوتات تلفزيونية في مكافحة الفساد. عقدت الدورة على مدى خمسة ايام خلال 13-2016/12/19، استهدفت 13 صحفي شاركوا في انتاج سبوتات تلفزيونية حول اشكال مكافحة الفساد.

ثانياً: حلقات اذاعية وتلفزيونية :

إنتاج وبث حلقة حول دور النساء في مكافحة الفساد ضمن برنامج "في مواقعهن" الذي يبث على فضائية القدس التعليمية: بالتعاون بين الهيئة وجمعية المرأة العاملة للتنمية، تم خلال 22 و26 و 2016/10/28 بث حلقة تلفزيونية عبر فضائية القدس التعليمية ضمن برنامج في مواقهن للحديث عن دور النساء في مكافحة الفساد.

إنتاج وبث حلقة تلفزيونية حول عمل هيئة مكافحة الفساد ضمن برنامج من "مؤسسات الدولة" : الذي تنتجه فضائية القدس التعليمية. بثت الحلقة على قناة فضائية القدس التعليمية خلال شهر أيلول.

انتاج وبث حلقتين حول الشكاوى ودور الاعلام في مكافحة الفساد:

انتجت الهيئة وبالتعاون مع الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون الحلقتين وبحضور عدد من ممثلي المؤسسات، وبثت الحلقتين على فضائيتي معا والفلسطينية.

ثالثاً : استضافات عبر البرامج التلفزيونية والاذاعية المحلية:

الاستضافات التلفزيونية			
الجهة المستضافة	**الضيف**	**التاريخ**	**الموضوع**
جمعية المرأة العاملة	أ. حكمت علامي	2016/2/23	دور المرأة في مكافحة الفساد ولجان الظل
هيئة مكافحة الفساد	د. حمدي الخواجا	2016/4/2	منظمات المجتمع المدني في رفع الوعي بمكافحة الفساد –ضمن فعاليات يوم التراث العالمي
جامعة القدس	د. محمد شلالادة	2016/4/18	توقيع اتفاقية بين هيئة مكافحة الفساد وجامعة القدس
خبراء عرب	د.غادة موسى و د. إدريس مزادي	2016/5/11	طرق ادماج الأسس الدولية لمكافحة الفساد في أعمال الادارة العامة
وزارة الاعلام	أ. نداء يونس الطالبة ريناد الوعيري	2016/8/2	مسابقة أفضل مشروع تخرج في الاعلام حول الفساد
هيئة مكافحة الفساد	أ. رشا عمارنة	2016/12/16	مؤتمر الاعلام الثالث
تلفزيون فلسطين – ملف اليوم :			
هيئة مكافحة الفساد	أ. رفيق النتشة	2016/2/1	قضايا فساد تم البت فيها من هيئة مكافحة الفساد
هيئة مكافحة الفساد	أ.رفيق النتشة	2016/9/123	اليوم الوطني السعودي
فضائية القدس التعليمية – يوم جديد :			
الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون (استقلال)	أ. ماجد العاروري	2016/8/3	مسابقة أفضل مشروع تخرج في الاعلام حول الفساد
الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون (استقلال)	أ.ماجد العاروري وأسيل أبو حلوة	2016/8/23	مسابقة أفضل بحث قانوني في مجال مكافحة الفساد
شبكة المنظمات الأهلية (بنجو)	أ. أحمد عياش أ. صابرين عموري	2016/8/30	إطلاق حملات ضغط ومناصرة شبابية لتعزيز الشفافية والنزاهة في المجتمع المدني
شبكة أمين الاعلامية	أ.خالد أبو عكر	2016/12/16	مؤتمر الاعلام الثالث

	الاستضافات الاذاعية			
الاذاعة	التاريخ	الجهة المستضافة	المتحدث	الموضوع
راديو حياة نابلس بتاريخ	2016/4/4	هيئة مكافحة الفساد	د.حمدي الخواجا	الشراكة مع وزارة النقل والمواصلات
راديو أنغام	2016/4/5	هيئة مكافحة الفساد	د.حمدي الخواجا	الشراكة مع وزارة النقل والمواصلات
صوت فلسطين	2016/4/18	جامعة القدس	د.محمد الشلالادة	توقيع اتفاقية بين هيئة مكافحة الفساد وجامعة القدس
صوت فلسطين	2016/8/9	هيئة مكافحة الفساد	د.رفيق النتشة	مشروع إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات
راديو أجيال	2016/8/29	هيئة مكافحة الفساد	أ.رشا عمارنة	إطلاق حملات ضغط ومناصرة شبابية لتعزيز الشفافية والنزاهة في المجتمع المدني

رابعاً: التغطية الاعلامية لأنشطة الهيئة:

غطت وسائل الاعلام المختلفة انشطة الهيئة وشركائها سواء عبر البث المباشر والتسجيل والتقارير الاخبارية، وايضا بعض التقارير المصورة واللقاءات الاذاعية، حيث تم نشر ما يقارب 60 خبر خلال العام.

خامساً: اطلاق حملة إعلامية:

اطلقت الهيئة حملة اعلامية بهدف رفع مستوى الوعي والتعريف بآلية الابلاغ عن قضايا فساد والتواصل مع هيئة مكافحة الفساد، وضمت الحملة لوحة إعلانية على الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، وإعلان مبوب في الصحف المحلية الثلاث لمدة أربع مرات في شهر كانون أول.

سادساً : مؤتمر الاعلام الثالث :

عقد المؤتمر في أريحا خلال يومي 14و2016/12/15. حمل المؤتمر عنوان "الإعلام الفلسطيني بين الواقع والتحديات في مكافحة الفساد"، والذي نظم بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد وشبكة امين الاعلامية، وذلك بحضور نحو مائة شخصية يمثلون وسائل الاعلام من فئات المراسلين والمحررين وكتاب الرأي والمؤسسات الاعلامية، ونقابة الصحفيين، كذلك ممثلين عن هيئة مكافحة الفساد، ومدعوين من مؤسسات ذات علاقة مثل مجلس القضاء الاعلى والنيابة العامة. اكد المؤتمر على مزيد من التعاون بين هيئة مكافحة الفساد ووسائل الإعلام، والإعلان عن قرارات المحكمة المختصة بجرائم الفساد، وتطوير المنظومة التشريعية والقضائية في فلسطين.

سابعاً: ملتيميديا :

انتاج وبث اغنية زجلية في مكافحة الفساد: تم انتاج زجل فلسطيني ضد الفساد مقدم من مركز الهدف الثقافي بمشاركة الطالبتان: بتول أديب أبو رحمة و ذكرى احمد أبو رحمة، وتم وتم بثه عشر مرات خلال شهر كانون أول على تلفزيون فلسطين.

بث ومضات تمثيلية في الاختلاس والرشوة والواسطة:

تم انتاج الومضات الثلاثة بالتعاون بين الهيئة ووزارة الثقافة حول الاختلاس والرشوة والواسطة، وتم بثها ست مرات يومياً على تلفزيون فلسطين طيلة شهر كانون أول.

سادساً: على صعيد الشؤون الإدارية والمالية وتكنولوجيا المعلومات:

أ: على صعيد الأنظمة واللوائح والموارد البشرية والتدريب:

1.الأنظمة واللوائح والتعليمات التنفيذية:

صادق مجلس الوزراء على الهيكل التنظيمي للهيئة وعلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد رقم (7) لعام 2011 بتاريخ 2011/6/7. ولضمان حسن تنفيذ مهامها بشكل فعال، قامت الهيئة بتوظيف وبتطبيق القانون والنظام وذلك إستناداً إلى قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 وإلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد، وقد بلغ عدد أعضاء النيابة المنتدبة للعمل في الهيئة (ستة) كما في 2016/12/31، وبلغ عدد الموظفين المعينين حتى تاريخ 2016/12/31 (50) موظفاً، وموظف واحد على عقد غير محدد المدة.

ويبين الجدول التالي توزيع موظفي الهيئة حسب الإدارات والوحدات حتى تاريخ 2016/12/31 :-

الرقم	الإدارة	العدد
.1	ديوان رئيس الهيئة	4
.2	الرقابة الداخلية	1
.3	الإدارة العامة للشؤون القانونية	7
.4	الإدارة العامة للتخطيط و الدراسات	5
.5	الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية	22
.6	الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة	7
.7	موظفو نيابة الهيئة	4
.8	موظفي العقود	1
.9	الموظفين المعارين	0
	المجموع	51

2.التدريب :

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بكادرها البشري تماشياً مع توجهات الهيئة فيما يتعلق بمفهوم إدارة وتخطيط الموارد البشرية، ولتحقيق ذلك قامت بمنح جميع العاملين في الهيئة فرصاً للمشاركة في العديد من الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات لرفد معارفهم وتنمية مهاراتهم في جميع المجالات، كما تهتم الهيئة بكوادرها البشرية ويستفيد العاملون فيها ويتدربون داخل أماكن عملهم، ويقوم المسؤولون بنقل معارفهم وخبراتهم إلى العاملين في مختلف الإدارات العامة.

ولقد استفاد العاملون في الهيئة والنيابة المنتدبة من المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المنعقدة والمتنوعة، وكانت أهم المواضيع التي تم تغطيتها في هذه النواحي هي كالآتي:

#	الدورات والمؤتمرات و المهمات	البلد	التاريخ
1	زيارة أعضاء الفريق الوطني لانضمام فلسطين لمبادرة شراكة الحوكمة	الأردن	2016/02/17-14
2	دورة تدريبية متقدمة في مكافحة الفساد	ماليزيا	2016/03/14-2/26
3	مهمة في الاردن	الأردن	2016/2/22-20
4	اطلاق التقرير الاقليمي على وكالات مكافحة الفساد والاجتماع التشاوري لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا	المغرب	2016/4/3-3/29
5	دورة تدريبية تحقيق النجاح بتدعيم النزاهة والحوكمة الرشيدة في مشروعات البنية التحتية ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الكويت	2016/6/4-5/28
6	مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	النمسا	2016/6/26-18
7	تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع الحوكمة	اوغندا	2016/08/07-7/23
8	دورة تدريبية لفريق الخبراء الحكوميين لاستعراض تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة	قطر	2016/09/29-25
9	المؤتمر الخامس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	تونس	2016/09/09-03
10	اعداد البلدان للتقييم في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب	الكويت	2016/09/30-23

11	التعاون الدولي في مجال التحقيقات المالية وغسيل الاموال	المغرب	2016/09/29-23
12	الفريق الحكومي في استعراض اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	السودان	2016/10/28-23
13	المؤتمر الاقليمي حول ادارة المخاطر في نظام الحكم	لبنان	2016/11/19-14
14	الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الاقليمية للاتحاد الاوروبي	قبرص	2016/12/14-10
15	ورشة اقليمية عربية خلال مؤتمر الشفافية الدولية	بنما	2016/12/07-11/28
16	رحلة دراسية لدراسة النظم المعمول بها بشأن التعاون بين الشرطة والنيابة في التحقيق	ايطاليا	2016/12/04-11/27

3. تكنولوجيا المعلومات:

3.1.النشر الإلكتروني لأنشطة وأخبار الهيئة.

- تطوير عملية النشر الإلكتروني لنشاطات وأخبار الهيئة.
- تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة بتصميم جديد.
- اطلاق قناة خاصة بهيئة مكافحة الفساد على اليوتيوب.

3.2. أمن المعلومات:

توفير الحماية للأجهزة وملفات وبيانات الهيئة من خلال تفعيل وتحسين إعدادات الجدار الناري لتحسين آليات حماية الشبكة الداخلية من المخاطر الخارجية.

•تحديد صلاحيات المستخدمين على الأجهزة المكتبية وذلك لتوفير الحماية للأجهزة من البرمجيات الضارة.

•تحسين آليات النسخ الاحتياطي للبيانات والمعلومات على الشبكة من خلال تركيب وتشغيل نظام خاص بالنسخ الاحتياطي.

3.3.اتمتة أعمال الهيئة وتطوير الأنظمة المحوسبة:

تسهيل وتسريع انجاز أعمال الهيئة وبناء بيئة عمل تكاملية لجميع الخدمات من خلال بناء وتطوير نظام خاص بادارة ومتابعة الشكاوى الواردة للهيئة.

4. موازنة الهيئة:

أولا الإيرادات :-

لقد قامت وزارة المالية بتحويل الدفعة الأخيرة من موازنة العام 2015 وهي بقيمة 2,250,000.00 شيقل بتاريخ 2016/02/03.

ثم قامت وزارة المالية بعمل التحويلات التالية لحساب الهيئة خلال العام من موازنة 2016 والبالغة 10,000,000 شيقل :-

تحويلات وزارة المالية لحساب الهيئة خلال العام من موازنة 2016		
#	التاريخ	المبلغ/شيقل
.1	2016/07/16	2,500,000 شيقل
.2	2016/10/26	1,000,000 شيقل
.3	2016/10/30	1,500,000 شيقل
.4	2016/11/28	1,000,000 شيقل
.5	2016/12/22	1,500,000 شيقل
6.	2016/12/27	1,250,000 شيقل
*	**المجموع**	**8,750,000.00 شيقل**

وبذلك يكون مجموع ما تم تحويله هو 8,750,000.00 شيقل وهو ما نسبته 87.50% من إجمالي قيمة الموازنة المعتمدة للعام 2016.

ثانياً النفقات :-

وفيما يلي تحليلاً مالياً موجزاً للنفقات الرأسمالية والإدارية خلال العام 2016 حيث **بلغ إجمالي النفقات** على البنود المختلفة للنفقات **مبلغ 1,568,352 دولار**(وذلك باحتساب متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيقل يوم 2016/12/31 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بقيمة 3.8488) :-

1) النفقات الرأسمالية :-

- لم تُمثل النفقات الرأسمالية أي ثقل نهائياً على بنود الإنفاق الإجمالية في الهيئة، **فلم تبلغ نسبة الإنفاق** على البنود الرأسمالية **أكثر من 0.20%** من إجمالي بنود النفقات كافة في الهيئة.

2) النفقات الإدارية :-

إن **بند الرواتب والمكافآت** هو البند الرئيسي في نفقات الهيئة التشغيلية و**قد شكل نسبة 81.05%** من إجمالي قيمة النفقات خلال العام 2016 يليها في الأهمية النسبية **بند إيجار المبنى بنسبة 7.56%** ثم **بند نفقات السفر** للخارج وتذاكر السفر **بنسبة 4.39%** ثم **بند الصيانة بنسبة 0.73%**، أما باقي **النفقات الإدارية الحكمية (** كهرباء ومياه واتصالات ومحروقات، .... إلخ) مجتمعة على **نسبة 3.60%.**

أما بالنسبة لمبالغ النفقات الادارية فهي كما موضح في الجدول التالي:

النفقـات الإداريـة			
#	**البنـد**	**المبلـغ/دولار**	**النسبـة**
.1	الرواتب والمكافآت	1,271,196 دولار	**%81.05**
.2	الإيجار السنوي للمبنى	118,629 دولار	**%7.56**
.3	مهمات السفر للخارج شاملاً قيمة تذاكر السفر في بعض المهمات	68,929 دولار	**%4.39**

.4	نفقات الصيانة	11,493	دولار	**%0.73**
.5	نفقات ورشات العمل(أجور مدربين وضيافة وقاعات ومطبوعات)	3,721	دولار	
.6	المحروقات وغاز التدفئة	18,540	دولار	**%3.60**
.7	نفقات الكهرباء والمياه	19,669	دولار	
.8	نفقات الهاتف الأرضي والفاكسات والهاتف الخلوي	18,173	دولار	
.9	نفقات الترجمة وخبراء الخطوط والبصمات	4,143	دولار	
.10	نفقات الضيافة	7,957	دولار	
.11	نفقات قرطاسية والمطبوعات	8,300	دولار	
.12	تأمين وترخيص السيارات بإسم الهيئة	4,644	دولار	

ثالثاً:- منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني

تم توقيع اتفاقية بين الأمم المتحدة وهيئة مكافحة الفساد بإسم منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني بتاريخ 2014/9/23 وقد تم فتح حساب خاص بالمشروع بواسطة وزارة المالية برقم 2215616 لدى بنك فلسطين. وبموازنة تقديرية معتمدة كمرحلة أولى للمشروع بقيمة 224,826 دولار، وتم تحويل مبلغ 179,860.80 دولار منها فقط وبنسبة 80% وتم صرفها بالكامل على بنود أنشطة المشروع المختلفة.

وبتاريخ 22-11-2015 تم التوقيع مع الجهة المانحة على المرحلة الثانية من المشروع و بموازنة تقديرية بقيمة 288,676 دولار، وقد قامت الجهة المانحة بتحويل دفعتين بقيمة 129,904.20 دولار وهو ما نسبته 45% من الموازنة المعتمدة خلال العام 2015.

وتم استكمال الاتفاقية وتنفيذ بنودها وأنشطتها خلال العام 2016، حيث تم خلال العام 2016 تحويل باقي قيمة الاتفاقية بتحويل دفعتين بقيمة 158,768.8 دولار وهو ما نسبته 55% من قيمة الاتفاقية المذكورة أعلاه. وتم إعداد تقرير إنجاز للجهة المانحة في حينه وإقفال المرحلة الثانية من المشروع بتاريخ 2016/10/04.

وبتاريخ 2016/11/01 تم التوقيع مع الجهة المانحة على المرحلة الثالثة من المشروع وبموازنة تقديرية 180,000 دولار، وبتاريخ 2016/11/13 تم تحويل دفعة من الموازنة التقديرية للاتفاقية الموقعة بقيمة 126,000 دولار وهو ما يُمثل 70% من قيمة الاتفاقية المذكورة.

وفيما يلي بيان ما تم صرفه على تنفيذ الأنشطة المختلفة للمنحة كاملة خلال العام 2016 :-

	العملة		
البند	**شيقل**	**دولار**	**مقوم**
مدونة السلوك	**116,519.00**	**30,470.00**	**60,744.11**
تعزيز العلاقات مع الشركاء	**185,995.21**	**39,927.90**	**88,253.41**
مطبوعات	**69,866.17**		**18,152.72**
تنمية القدرات	**47,214.00**		**12,267.20**
دعم احتياجات دائرة التكنولوجيا		**39,426.00**	**39,426.00**
اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2015	**1,628.00**	**10,000.00**	**10,422.99**
المجموع	**421,222.38**	**119,823.90**	**229,266.42**

سابعاً: على صعيد المشاركات في الإجتماعات والفعاليات العامة والخاصة:

تمت المشاركة في الإجتماعات الرسمية والفعاليات الوطنية والفعاليات الخاصة التالية:

1. اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء.
2. اجتماع مع رؤساء كتل برلمانية.
3. اجتماع مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.
4. اجتماع مع النائب العام.
5. اجتماع مع رئيس سلطة النقد.
6. اجتماع مع أعضاء من اللجنة المركزية.
7. اجتماع مع أعضاء من المجلس التشريعي.
8. اجتماع مع رئيس الشرطة الأوروربية.
9. اجتماع مع السفير التونسي.
10. اجتماع مع وفد من البنك الدولي.
11. اجتماع مع وفد من UNODC.
12. اجتماع مع وفد من UNDP.
13. اجتماع مع رئيس هيئة سوق راس المال.
14. اجتماع مع نقيب الصحفيين.
15. اجتماع مع رئيس بلدية الخليل.
16. اجتماع مع رئيس مجلس إدارة مؤسسة (أمان).
17. اجتماع مع عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني.
18. اجتماع مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.
19. اجتماع مع اتحاد نقابات عمال فلسطين.
20. اجتماع مع لجان الانتفاضة الاولى.
21. المشاركة في تدريب دورة القيادات الامنية العليا.
22. المشاركة في مؤتمر النيابة العامة.
23. المشاركة في احتفالية العيد الوطني للهند.
24. المشاركة في ذكرى استقلال المملكة الاردنية الهاشمية.
25. المشاركة في ذكرى تربع الملك المغربي العرش.

ثامناً: المعيقات والتحديات:

يمكن حصر كافة المعيقات والتحديات التي واجهت الهيئة خلال الفترة السابقة:

أ : الاحتلال الاسرائيلي:

يشكل الاحتلال الاسرائيلي التحدي الأكبر والمعيق الأساسي لجهود مكافحة الفساد، حيث أنه قد تعذر إجراء التحقيقات أو جلب واحضار المتهمين في المناطق التي تقع خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية والتي تعرف بمناطق C، وكذلك قيام الاحتلال الاسرائيلي بحماية المجرمين من مرتكبي جرائم الفساد من خلال منع توقيف أو التحقيق مع المتهمين بجرائم فساد من الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الزرقاء.

ب :التعاون القضائي الدولي والإقليمي:

- لقد تقدمت النيابة العامة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد بأكثر من مذكرة لاسترداد مجرمين ولم يتم تنفيذ أي منها بحجج ودواعي مختلفة – بإستثناء حالة تسليم متهم فلسطيني بموجب مذكرة استرداد قضائية حيث تم تسليمه من المملكة الاردنية الهاشمية الى دولة فلسطين– الأمر الذي يجعل عدم الإلتزام بالمساعدة القضائية الدولية من الدول العربية الأطراف باتفاقية الرياض عائقاً أمام مواصلة التحقيقات وجلب المتهمين سواءً للتحقيق معهم أو إحالتهم للمحاكمة.

- عدم توافر بعض وسائل التحقيق والمعدات اللازمة لمتابعة التحقيق أو البحث واكتشاف جرائم الفساد، وذلك لعدة أسباب الاحتلال أحدها (منع إدخال بعض المعدات) مما يوجب علينا السعي لتحديد الأولويات بتوفير المعدات والوسائل التقنية الحديثة اللازمة من خلال التنسيق مع الجهات المختصة.

ج: معيقات وتحديات داخلية:

- مُدد وإجراءات التقاضي والمحاكمة أمام محكمة الاستئناف والنقض وتحديداً فيما يخص الدفوع الشكلية التي تثار قبل البت بموضوع الدعوى مما يعرقل إجراءات التقاضي ويؤدي إلى عدم إمكانية الإسراع بالدعوى أمام محكمة جرائم الفساد، مما يستدعي إجراء تعديلات تشريعية أو اتخاذ إجراءات من قبل مجلس القضاء الأعلى فيما يخص مُدد وإجراءات الاستئناف والنقض المثارة قبل الحكم بالدعوى.
- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتاً، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.

- هناك ملفات ترد من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الهيئة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق.
- تعدد شرائح المكلفين الخاضعين لأحكام القانون حيث ان هناك العديد من القطاعات الخاضعة لتعبئة الإقرارات وهذا يتطلب وقت كبير لتجميع البيانات حول الاشخاص المكلفين والتنسيق مع جهات الاختصاص حول آلية التواصل.
- عدم توفر بيانات كاملة عن العناوين والمقرات والاشخاص القائمين على العديد الجمعيات الخيرية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات لدى وزارات الاختصاص
- وجود اختلاف بين احصائيات وبيانات وزارة المالية حول المكلفين الخاضعين مع بيانات واحصائيات ديوان الموظفين العام من حيث عناوين ومكان عمل العديد من الموظفين الخاضعين لتعبئة الإقرارات.
- وجود صعوبات في الاتصال والتواصل بعض المكلفين تعبئة الإقرارات في الوظيفة العمومية وذلك بسبب انتقالهم للعمل لدى جهات اخرى أو اعارتهم أو انتدابهم مما يشكل صعوبة في التواصل، أما المكلفين الممتنعين عن تعبئة اقرارات الذمة المالية فقد تم توجيه إخطارات لهم للالتزام بالتعبئة وبخلاف ذلك سيتم تطبيق احكام القانون بشأنهم.
- هناك حاجة ضرورية لزيادة التوعية حول مفهوم واهمية اقرارات الذمة المالية حيث يتطلب عقد ورشات حول بيان الآليات الفنية والجوانب القانونية لتعبئة إقرار الذمة المالية وهذا يستغرق وقت طويل من اجل تنفيذه والإعدادات اللازمة له.